



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مطبوعة مقياس:

التسيير المالي

موجهة إلى طلبة السنة الثالثة LMD
تخصص محاسبة جباية.

اعداد الدكتور:

قدوري هودة سلطان

2020-2019

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
03	- مقدمة
04	- المحور 01: مدخل للتحليل المالي.
05	-I- الادارة المالية.
06	-II- التحليل المالي
13	- المحور 02: اعداد وتحليل الميزانية المالية.
14	-I- اعداد الميزانية المالية.
22	-II- تحليل الميزانية المالية.
22	-II-1- مؤشرات التوازن المالي.
22	-II-1-1- رأس المال العامل الصافي.
24	-II-1-2- رأس المال العامل الخاص.
25	-II-1-3- اجمالي رأس المال العامل.
25	-II-1-4- رأس المال العامل الأجنبي.
26	-II-2- النسب المالية.
26	-II-2-1- نسب التمويل
27	-II-2-2- نسب المديونية
28	-II-2-3- نسب السيولة
31	-II-2-4- نسب الربحية
33	-II-2-5- نسب السوق
34	-II-2-6- نسب النشاط
42	- المحور 03: اعداد وتحليل الميزانية الوظيفية.
43	-I- اعداد الميزانية الوظيفية.

48	II- تحليل الميزانية الوظيفية.
48	II-1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي
49	II-2- احتياجات رأس المال العامل
50	II-3- الخزينة الصافية
52	II-4- نسب الهيكل المالية
63	- المحور 04: اعداد وتحليل جدول حسابات النتائج.
64	I- اعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة .
70	II- اعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.
75	III- تحليل جدول حسابات النتائج
75	III-1- ربحية المبيعات
76	III-2- تحليل المردودية
76	III-2-1- المردودية الاقتصادية
77	III-2-1- المردودية المالية
78	III-3- أثر الرافعة المالية
80	III-4- قدرة التمويل الذاتي
83	III-5- نقطة التعادل (عتبة المردودية)
87	- المحور 05: قائمة التدفقات النقدية
89	I- اعداد قائمة التدفقات النقدية
90	I-1- الطريقة المباشرة
95	I-2- الطريقة غير المباشرة
98	II- تحليل قائمة التدفقات النقدية
104	- قائمة المراجع.

تعد الادارة المالية من اهم الفروع الادارية بالمؤسسات الاقتصادية، تكتسي هذه الادارة أهميتها من خلال مدى مساهمتها في عملية التسيير ككل، و مدى توفيرها لمعلومات لا ينحصر استخدامها من طرف ادارة المؤسسة فحسب، وانما هي محل اهتمام اطراف متعددة من داخل المؤسسة و من خارجها، كما انها تُعنى بتسيير المؤسسة من الناحية المالية من بحث عن مصادر التمويل الضرورية وتوظيفها التوظيف الامثل، قرارات الاستثمار، تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، توازنها المالي، ومردوديتها و غيرها من الجوانب المالية التي من شأنها تعظيم قيمة المؤسسة.

تتجسد الوظيفة المالية من خلال المهام التي يقوم بها المسير المالي، معتمدا في أدائها على مجموعة من التقنيات و الادوات، والتي يعتبر التحليل المالي من أهمها.

لقد ساهمت الظروف التي عرفها الاقتصاد العالمي خلال ثلاثينيات القرن الماضي من كساد وممارسات ادارات المؤسسات ذات الملكية المشتركة من عمليات غش اثرت على مصالح المساهمين و المقرضين على حد سواء، ساهمت هذه الظروف في بلورة التسيير المالي بمفهومه الحديث، ليكتسب المزيد من الاهمية على مستوى ادارات المؤسسات على اختلاف انواعها والبنوك، حيث استعملت النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وكذا اهتماما اكاديميا و اعتباره محورا من اهم محاور التسيير.

لهذا نسعى من خلال هذه المطبوعة الى استعراض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتسيير المالي بالتركيز على تحليل القوائم المالية كاهم ادوات المستخدمة من طرف الادارة المالية، و ذلك بعرض اهم ست محاور في شكل محاضرات موجهة إلى طلبة السنة الثالثة LMD تخصص محاسبة جباية.

المحور 01: مدخل للتحليل المالي.

I - الإدارة المالية

II - التحليل المالي

I- الادارة المالية: Financial Management

I- 1- مفهوم الادارة المالية:

عُرفت الوظيفة المالية أنها مجموعة المهام والعمليات التي تسعى إلى البحث عن الأموال من مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة في إطار محيطها المالي، بعد تحديد الاحتياجات التي تريدها من الأموال خلال برامجها وخططها الاستثمارية، وكذا برامج تمويلها وحاجاتها اليومية¹. فهي تلك الوظيفة التي تهتم بالحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة، وإدارة تلك الأموال.

كما عرفت الادارة المالية على انها تلك الادارة التي تتكون من ثلاث اجزاء رئيسية من وظائف المدير المالي هي التخطيط والرقابة، إدارة راس المال ومعالجة المشاكل المنفردة² زاد الاهتمام بها لتعتبر ذلك النشاط الاداري الذي يهتم بخلق القيمة الاقتصادية و الحفاظ عليها. تسعى الادارة المالية الى تحقيق اهداف المؤسسة المالية المتمثلة اساسا في تعظيم الربح، تعظيم قيمة المؤسسة، و كذا تعظيم العائد الاجتماعي³.

I- 2- وظائف الادارة المالية:

ان من اهم وظائف الادارة المالية التي تمكنها من تحقيق اهدافها مالي:

- التخطيط المالي:

يقصد به وضع الخطط اللازمة لتحقيق الاهداف و الذي يضم رسم السياسات المالية، صياغة البرامج المالية، وضع الميزانيات التقديرية.

- التنبؤ المالي:

يسمح بالتعرف على الاحتياجات المالية المستقبلية للمؤسسة، التنبؤ بالربحية ، و افضل اليات الدفع...

1 - عدون ناصر دادي " تقنيات مراقبة التسيير- تحليل مالي" دار المحمدية العامة- الجزائر- 2000 - ص 285.

2 - الصيرفي محمد " ادارة المال : تحليل هيكله" دار الفكر الجامعي الاسكندرية - مصر - 2006 - ص 14.

3 - نفس المرجع - ص 25.

- صناعة القرار المالي:

كل القرارات المتعلقة بالجانب المالي بالمؤسسة (ادارة هيكل التمويل و الاستثمار، ادارة هيكل الاصول ، قرار توزيع الارباح)

- المراقبة:

التحقق من ان النتائج المحققة تتوافق مع الاهداف المالية المسطرة، من اجل تحديد الانحرافات في الوقت المناسب ومعالجتها.

- ادارة المخاطر:

تحديد انواع المخاطر المالية وكيفية التعامل معها بافضل طريقة.

- التحليل المالي:

يعتبر احد الوظائف الاساسية لادارة المالية، يعمل على تشغيل الكم الهائل من البيانات المالية للحصول على معلومات تعتمد عليها ادارة المؤسسة في التخطيط، اتخاذ القرارات، وتقييم الاداء المالي. والذي يسمح بدوره بتشخيص الوضعية المالية .

II- التحليل المالي: Financial Analysis

بدا الاهتمام بالتحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر، حيث استعملت البنوك النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها¹، وذلك استنادا إلى كشوفاتها المحاسبية. وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل. في بداية عشرينيات القرن الماضي ظهرت بعض الدراسات باستعمال عدد كبير من النسب المالية وكان للأزمة الاقتصادية العالمية الأثر في تطور تقنيات التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصراف، ساهمت في نشر الإحصائيات المتعلقة بالنسب المثالية لكل قطاع اقتصادي.

¹ - منير شاکر محمد - اسماعيل اسماعيل - عبد الناصر نور " التحليل المالي مدخل صناعة القرارات " دار وائل للنشر- الطبعة الأولى - عمان - الأردن - 2005 - ص 10.

II -1- التطور التاريخي لظهور التحليل المالي:

كانت القوائم المالية مجرد دليل على عمل ماسك الحسابات رغم أنها كانت تحتوي على معلومات هامة يُمكن استخدامها في تقييم الأداء، الى أن أوصت جمعية رجال البنوك في ولاية نيويورك في فيفري عام 1895 بأهمية الطلب من المقترضين بضرورة تقديم القوائم المالية كجزء أساسي من البيانات المدعمة لطلب القرض¹.

عام 1900 أوصت جمعية رجال المصارف بولاية نيويورك باستخدام صورة نمطية موحدة لطلبات الاقتراض، والتي تحتوي على بيانات الميزانية². ولقد استخدم لورنس تشمبرلين في كتابه " مبادئ الاستثمار في السندات " المنشور لأول مرة سنة 1911 عدة نسب مثل: نسبة التشغيل (نسبة مصاريف التشغيل إلى الإيرادات)، نسبة النقل (نسبة مصاريف النقل إلى إيرادات التشغيل)³.

ومع تطور المؤسسات ومصادر التمويل، تطورت العديد من تقنيات التحليل المالي التي تسمح بتحديد الوضع المالي للمؤسسة و مركزها الائتماني، و من بينها: قدرة التمويل الذاتي، نسبة القروض إلى حقوق الملكية، رأس المال العامل⁴.

عرفت فترة السبعينات أسعار فائدة حقيقية جد منخفضة و نمو مرتفع للمؤسسات ، و منافسة حادة، مما أدى إلى إدخال عنصر التضخم في التحليل المالي و أخذت تقنيات التحليل المالي بعين الاعتبار نمو المؤسسة من ناحية احتياجات رأس المال العامل، الميزانية الوظيفية و جدول الموارد -الاستخدامات .

تغير ملامح البيئة الاقتصادية بداية الثمانينات من ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وانخفاض معدلات نمو المؤسسات، التحول التدريجي من التمويل المباشر إلى التمويل عن طريق الأسواق المالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بحسابات النتائج لقياس ربح السهم وقيمة السهم. و تميزت هذه الفترة بظهور بعض المفاهيم أهمها: الفائض الخام للاستغلال، نتيجة الاستغلال، الأصول الاقتصادية والربحية الاقتصادية، نقطة التعادل و الرافعة المالية .

¹ - مرجع سابق - ص 01

² - العظمة محمد أحمد - العادلي يوسف عوض " المحاسبة المالية" الجزء الأول- منشورات ذات السلاسل- الكويت- 1986 - ص6

³ - منير شاكور محمد - اسماعيل اسماعيل - عبد الناصر نور " التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"- مرجع سابق - ص11.

⁴ - عدون ناصر دادوي " تقنيات مراقبة التسيير تحليل مالي" مرجع سابق - ص01.

و في عام 1987 صدر بيان عن مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية FASB يلزم جميع المؤسسات الأمريكية بإصدار قائمة التدفقات النقدية كواحدة من القوائم المالية الأساسية. كما شهدت فترة التسعينات التركيز على الاتفاقيات المحاسبية التي جعلت القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية كأساس للتحليل المالي، أين تم على إثرها تحليل كل القرارات المالية على أساس القيمة. و قد ساهمت التطورات التكنولوجية المتسارعة في مجال الإعلام الآلي إلى استخدام أدوات التحليل المالي التقليدية بسهولة.

II -2- عوامل ساهمت في ظهور التحليل المالي:

هناك مجموعة من العوامل ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي يمكن إبرازها فيما يلي¹:

- الثورة الصناعية:

ولدت الصناعات الكبرى الحاجة الى جمع رؤوس الاموال الضخمة لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية ، وبذلك تطور حجم المؤسسات الاقتصادية وطبيعتها من مؤسسات فردية صغيرة إلى شركات مساهمة كبيرة تجمع آلاف المساهمين ، ولقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة الشركات إلى مجلس إدارة مستقل، أي فصل الملكية عن التسيير وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة وضعية المؤسسات ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد جوانب القوة والضعف في المركز المالي.

- الائتمان

ادى انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل من طرف البنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات المقترضة ،حيث ان اتخاذ القرار بمنح الائتمان يعتمد على مدى سلامة هذا الاخير ،ومن أجل هذا كان لابد على البنوك من تحليل و قراءة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية وعلى ضوء نتائج التحليل تتوصل البنوك إلى قرار منح القرض أو عدم المنح.

¹ - الزبيدي حمزة محمود " التحليل المالي :تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل" مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع- عمان- 2004 - ص 24-22

- أسواق الأوراق المالية:

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف تعرضاً للمخاطر، ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمرتقبون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين تقوم الأسواق المالية بتحليل حسابات تلك المؤسسات لتحديد مدى قوتها أو ضعفها، وعلى ضوء تلك النتائج يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

- تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

اهتمت الحكومات بإصدار قوانين تتعلق بعرض مختلف القوائم المالية لشركات المساهمة لضمان حماية مصالح اصحاب الملكية (المساهمين) سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات، أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافاً منها بأهمية اطلاع الأطراف الخارجية عليها.

II-3- تعريف التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي معالجة منظمة للبيانات المتاحة، يهدف إلى الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر والتوقع ما ستكون عليه في المستقبل¹.

التحليل المالي هو عملية يتم من خلالها استكشاف اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات².

يمكن القول ان التحليل المالي هو اداة من ادوات مراقبة التسيير التقليدية، يهدف الى معالجة مختلف البيانات المجردة الواردة في مختلف القوائم المالية للمؤسسة في فترة زمنية محددة من

1 - الحياي وليد ناجي "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)" مؤسسة الوراق -عمان - الأردن- 2004 - ص 21.

2 - مطر محمد "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الانتماني " الأساليب والأدوات الاستخدامات العامة - دار . وائل للنشر والتوزيع - عمان .- 2003 - ص 03.

اجل انتاج معلومات تستخدم في تقييم أداء المؤسسة المالي و في الرقابة و التخطيط و في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالجانب المالي في المؤسسة.

II-4- أهمية التحليل المالي:

إن تحليل القوائم المالية يوفر معلومات تساعد في تقدير قيمة المؤسسة، وتقييم مركزها المالي ومدى فعالية أنشطتها، يساعد التحليل المالي في تقييم أداء مختلف المراكز ويحدد مدى كفاءتها في تحقيق عائد ملائم من الأموال المتاحة لديها .

يلعب التحليل المالي دورا مهما في اتخاذ القرارات من خلال دراسة الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها ، والذي يمكن من:¹

- اختيارات الاستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم .
- توجيه عمليات النشاط الاقتصادي، بالاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة.
- تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية، بالموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف الاستخدام، وخاصة التعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر إقراض خارجية.

II-5- أنواع التحليل المالي :

هناك أنواع للتحليل المالي و هي تكمل بعضها البعض²:

- **التحليل العمودي (الرأسي)**: ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقة بين مختلف بنود قائمة مالية (الميزانية المالية مثلا) في لحظة ما، أي هو عبارة عن تحليل ساكن لا يؤخذ عنصر الزمن بعين الاعتبار، فهو يعتبر غير كاف لوحده لابد وأن يتبع بالتحليل الأفقي و باستخراج المركز النسبي.
- **التحليل الأفقي**: يتضمن التحليل الأفقي دراسة كل بند من بنود القائمة المالية (الميزانية المالية مثلا) لعدة سنوات المراد تحليلها أفقيا، بشكل نسب مئوية من قيمة العنصر نفسه في سنة الأساس وذلك لمعرفة مدى النمو والثبات والتراجع في ذلك العنصر عبر الزمن. يعتبر هذا النوع من التحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت عبر الزمن.

¹ - منير شاکر محمد آخرون " التحليل المالي مدخل صناعة القرارات " مرجع سابق - ص 28.

² - الخلايلة محمود عبد الحليم " التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية " الطبعة 9 - دار وائل - عمان- 2012- ص 36-35.

- **المركز النسبي:** يتم عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة بالنسب السائدة في نفس القطاع مما يمكن الإدارة من تقييم أداء المؤسسة و ربحيتها مقارنة بمنافسيها، تحديد الانحرافات و اكتشاف اسبابها خاصة السالبة منها و من ثمة اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة.

II- مصادر معلومات التحليل المالي:

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر، مصادر داخلية ومصادر خارجية، ويتوقف مدى اعتماده على اي منها حسب طبيعة و أغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة. اهم هذه المعلومات:¹

- البيانات المحاسبية الختامية الواردة في القوائم المالية الختامية.
- تقرير مدقق الحسابات و التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض ادارية.
- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة.
- المجالات و النشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.
- المكاتب الاستشارية.

II- الأطراف المستخدمة للتحليل المالي :

يثير التحليل المالي اهتمام عدة أطراف مرتبطة بالمؤسسة كل حسب مصالحه ومن أهمها:

- إدارة المؤسسة : يستعمل التحليل المالي في تحديد مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها وقدرتها على تحقيق ما هو متوقع منها وتحديد الإنحرافات السلبية والعمل على معالجتها.
- أصحاب المؤسسة : إن حاجتهم إلى التحليل المالي تكمن في معرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وتعظيم ثورتهم.
- الدائنون :وتستفيد هذه الفئة من التحليل المالي من خلال معرفة مدى قدرة المؤسسة على وفاء بمستحقاتهم (الديون).

¹ - مطر محمد " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي" مرجع سابق – ص 05.

- فئات أخرى : ومن أمثلة هذه الجهات المستثمرون المحتملون فهم يستخدمون التحليل المالي لدراسة إمكانية استثمار أموالهم في المؤسسة المناسبة، كذلك نجد أجهزة الدولة المختلفة كالغرف التجارية والصناعية لأجل تقسيم النشاط الإقتصادي للدولة، كذلك الإدارة الضريبية كدراسة واحصاء وتطبيق التشريعات الضريبية والرقابة عليها، وأيضا البنوك والمؤسسات المالية بهدف تقدير الجدارة الائتمانية للشركة.¹

¹ - العتيمي عدنان تابه - راشد فؤاد التميمي " التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة" اليازوري- عمان- 2008 - ص 31.

المحور 02: اعداد وتحليل الميزانية المالية.

I - اعداد الميزانية المالية.

II- تحليل الميزانية المالية.

- المحور 02: اعداد وتحليل الميزانية المالية.

اوجب النظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي الاول "عرض القوائم المالية"، والمعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفق النقدي" عرض القوائم المالية التالية:

- الميزانية المالية (Statement of Financial Position (Balance sheet)
- حساب النتائج (Income statement (Profit and Loss Statement)
- جدول تدفقات الخزينة (Cash-flow statement
- جدول تغيرات الاموال الخاصة. (Statement of Retained Earnings)
- Statement of change in equity
- الملاحق. Annexes

I- اعداد الميزانية المالية:

الميزانية هي صورة فوتوغرافية للذمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين². تعرف ايضا بقائمة المركز المالي. الميزانية وحسب النظام المالي المحاسبي هي جدول او قائمة تُظهر عناصر كل من الاصول والخصوم وعلى اساس تصنيف خاص، حيث تصنف الاصول الى عناصر جارية اخرى غير جارية، اما الخصوم فتصنف الى اموال خاصة، خصوم غير جارية وخصوم جارية³.

1 - بن ربيع حنيفة - حسياني عبد الحميد - صالح بوعلام " الواضح في المحاسبة المالية فق SCF والمعايير الدولية"- الطبعة الاولى - منشورات كليك- 2013- ص 425.
2- مرزوق ناصر - بشكير عزام " مدخل الى المحاسبة فق SCF " Pages Bleues - 2011 - ص 23.
3 - عطية عبد الرحمن " المحاسبة العامة فق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي الجديد)" دار النشر الجبلي - برج بو عرييج - ب.س - ص 10.

الجدول (01): نموذج الميزانية المالية

السنة ن-1	السنة ن	ملاحظة	الخصوم	السنة ن-1 ق.ص	السنة ن			ملاحظة	الأصول
					ق.صافية	مج الاهتلاكات المؤونات	ق.الاجمالية		
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال الصادر رأس مال غ امستعان به علاوات واحتياطيات (احتياطيات مجمدة 1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة للمجمع) 1 رؤوس أموال خاصة أخرى/تحويل من جديد. حصة الشركة المجمدة (1) حصة ذووي الأقلية(1)					أصول غير جارية. فارق بين الاقتناء- المنتوج الإيجابي أو السلي. تثبيات غير مادية تثبيات مادية أراضي مباني تثبيات مادية أخرى تثبيات ممنوح امتيازها تثبيات جاري إنجازها تثبيات مالية سندات موضوعة موضع المعادلة مساهمات أخرى وديون مماثلة مرتبطة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة عن الأصل	
			المجموع 1					مجموع الأصول غير الجارية	
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون مدينة وأخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة سلفا						
			المجموع 2						
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون مدينة أخرى خزينة سلبية					أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ ديون دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الأخرون الضرائب وما شابهها ديون دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية الخزينة	

			مجموع الخصوم الجارية ³						مجموع الأصول الجارية
			المجموع الخصوم						مجموع الأصول

(1) لا يستعمل إلا في تقديم قوائم مالية مدمجة

I-1- الأصول:

تمثل الموجودات التي تمتلكها المؤسسة و تستعملها لأجل تحقيق الربح، تنقسم الى:

1- الأصول غير الجارية: تضم:¹

- الأصول غير المادية وهي الأصول المعنوية التي تبقى لفترة طويلة، و تدر على المالك منافع مستقبلية متوقعة، فهي ضرورية لتشغيل المؤسسة و تضم الشهرة و العلامة التجارية و حق الابتكار، رأس المال التجاري (IAS38 مدخل الفقرة 2).

- الأصول المادية وهي الأصول المحتفظ بها من قبل المؤسسة إما من أجل استخدامها في الإنتاج أو في شكل لوازم أو السلع أو الخدمات، و إما من أجل إيجارها للغير، أو لاحتياجات إدارية. و هي التي ينتظر أن تستعمل لأكثر من فترة محاسبية (الأراضي، المباني، المعدات..)(المعيار IAS 16 مدخل الفقرة 6).

- الأصول المالية تعتبر من العناصر الهامة في ميزانية المؤسسة وتشمل:

-المساهمات

-الأصول المالية

2- الأصول الجارية: تضم:

- المخزونات تشمل كل السلع الموجودة لدى المؤسسة في تاريخ الجرد و التي تستهلك خلال الفترة الموالية، و التي لا تزيد مدتها عن السنة (البضائع، المواد واللوازم، و المنتجات نصف المصنعة و التامة الصنع).

- المدينون الذين يمثلون المبالغ المستحقة على الغير اتجاه المؤسسة و تشمل:

-أصول الضرائب (تبيين الضرائب المؤجلة).

¹ - شناي عبد الكريم "تكييف القوائم المالية بالمؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية" ماجستير علوم التسيير - محاسبة - جامعة باتنة - 2009 - ص 46.

-الزبائن و المدينون الآخرون والأصول المماثلة(الأعباء الملاحظة مسبقاً).

- خزينة الأصول و العناصر المماثلة لها، تمثل القيم المتبقية من الموارد بعد تمويل الاستثمارات، المخزون والديون الممنوحة للزبائن، حيث تتوزع بين المبالغ الموضوعة في البنك و الصندوق و الودائع تحت الطلب و التوظيفات قصيرة الأجل.

I-2- الخصوم:

تعرف الخصوم على أنها الالتزامات الاقتصادية القائمة على المؤسسة أو أي عناصر دائنة مؤجلة لفترات قادمة تم إثباتها و قياسها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و تضم:

1- رؤوس الاموال الخاصة:

تشمل كل ما يمثل الملكية الخاصة بالمؤسسة بما في ذلك حساب نتيجة الدورة بالإضافة الى حسابات فرق اعادة التقدير.

2- الخصوم غير الجارية:

تمثل الديون طويلة الأجل.

3- الخصوم الجارية:

هي خصوم ينتظر انقضاؤها في دائرة الاستغلال العادي، يجب أن تتم تسويتها خلال الاشهر الاثني عشر التي تلي اقفال السنة المالية.

ان تقديم الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي و المالي صنف عناصر الميزانية الى عناصر جارية و عناصر غير جارية ، كما تحتوي الميزانية على معلومات تخص السنة السابقة بما يسمح باجراء المقارنة.

I-3- الميزانية المالية المختصرة:

لاغراض التحليل يمكن تجميع عناصر الميزانية المالية المفصلة من أصول و خصوم ضمن كتل مكثفة و هو ما يعرف بالميزانية المالية المختصرة و التي تقدم في عدة اشكال منها:

الأصول	الخصوم
الأصول غير الجارية الأصول الجارية:	الاموال الخاصة
- قيم الاستغلال (كل حسابات المخزونات) - القيم القابلة للتحقيق(كل الحسابات قصيرة الاجل لدورة الاستغلال التي ليست عبارة عن سيولة) - القيم الجاهزة (السيولة الفورية)	الخصوم غير الجارية(الديون طويلة الاجل) الخصوم الجارية(الديون قصيرة الاجل)
مجموع الاصول	مجموع الخصوم

تمرين:

اظهر ميزان المراجعة بعد الجرد في 12/31 الارصدة التالية:

رقم الحساب	الحساب	الارصدة	
		مدين	دائن
101	راس مال الشركة	-	190000
106	الاحتياطات	-	10000
11	الترحيل من جديد	-	15000
164	قروض مصرفية	-	62000
204	برمجيات المعلوماتية	13000	-
2804	اهتلاك برمجيات المعلوماتية	-	2000
211	اراضي	65000	-
213	مباني	45000	-
2813	اهتلاك مباني	-	3000
2913	خسائر القيمة عن المباني	-	1500
215	معدات وادوات	33000	-

3000	-	اهتلاك معدات	2815
-	70000	معدات نقل	218
5000	-	اهتلاك معدات نقل	2818
-	17000	سندات المساهمة	261
-	20000	سندات القروض	272
-	12000	السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة	273
-	42000	المواد اللوازم	31
1500	-	خسائر القيمة عن المواد اللوازم	3931
-	7000	المنتجات الوسيطة	351
-	23000	المنتجات المصنعة	355
700	-	خسائر القيمة عن المنتجات المصنعة	3955
-	3000	مخزون لدى الغير	37
13000	-	موردو المخزونات	401
8000	-	موردو السندات الواجب دفعها	403
-	4900	الموردون المدينون	409
-	9000	الزبائن	411
1900	-	خسائر القيمة عن ح الزبائن	4911
-	6000	الزبائن السندات المطلوب تحصيلها	413
15000	-	المستخدمون (اجور مستحقة)	421
2500	-	الضمان الاجتماعي	431
2000	-	ر.ق.م مستحق الدفع	4457
1500	-	الرسم على النشاط المهني م الدفع	447
-	5500	الاعباء المعاينة سلفا	486
2500	-	الايرادات المعاينة سلفا	487
-	50000	البنك	512
-	19000	الصندوق	53

المطلوب:

اعداد الميزانية بتاريخ 12/31 بفرض الضريبة على الارباح 25%

الحل:

النتيجة الاجمالية = 425800 – 321500 = 104300

ن/12/31			الاصول
ق.م.ص	ا. و خ ق	ق.ا	
			الاصول غير الجارية:
			التثبيات المعنوية
11000	2000	13000	-برمجيات المعلوماتية
			التثبيات العينية
65000	-	65000	-أراضي.
40500	4500	45000	- بنايات
30000	3000	33000	- المعدات والادوات الصناعية
65000	5000	70000	- معدات النقل
			التثبيات المالية
17000	-	17000	- سندات المساهمة
20000	-	20000	-سندات القروض
12000	-	12000	- السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة
260500	14500	275000	مجموع الاصول غير الجارية
			الاصول الجارية:
40500	1500	42000	- مواد أولية ولوازم
7000	-	7000	- منتجات وسيطية
22300	700	23000	- منتجات مصنعة
3000	-	3000	- مخزون لدى الغير
4900	-	4900	-المردون –حسابات مدينة
7100	1900	9000	- الزبائن
6000	-	6000	- زبائن سندات مطلوب تحصيلها
5500	-	5500	- اعباء معاينة سلفا
50000	-	50000	- البنك
19000	-	19000	-الصندوق
165300	4100	169400	مجموع الاصول الجارية

425800	18600	444400	المجموع
--------	-------	--------	---------

المبلغ	الخصوم
	الاموال الخاصة:
190000	- رأس المال الخاص
10000	- الاحتياطات
15000	- الترحيل من جديد
78225	- نتيجة السنة المالية
293225	مجموع رؤوس الاموال الخاصة
	الخصوم غ الجارية:
62000	- اقتراضات وديون مماثلة
62000	مجموع الخصوم غ الجارية
	الخصوم الجارية:
13000	- موردو المخزونات
8000	- موردو. س. واجب دفعها
26075	- ضرائب على النتائج
2000	- ر ق م مستحق الدفع
1500	- رسم على النشاط المهني مستحق الدفع
15000	- مستخدمون - اجور مستحقة الدفع
2500	- ضمان اجتماعي
2500	- نواتج معاينة سلفا
70575	مجموع الخصوم الجارية
425800	المجموع

$$26075 = 0.25 * 104300 = \text{ضرائب على النتائج}$$

II- تحليل الميزانية المالية:

لدراسة وتحليل الميزانية المالية يكون أمام المحلل المالي مجموعة من الأدوات التي يمكن أن يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية التحليل القائم به، سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، أهم هذه الأدوات: مؤشرات التوازن المالي، و النسب المالية.

II-1- مؤشرات التوازن المالي:

يفترض التوازن المالي بأن الأصول ذات الطبيعة طويلة المدى (الأصول غير الجارية) يجب أن تُمول من خلال الخصوم ذات الطبيعة طويلة المدى (الأموال الدائمة)، بالمقابل الخصوم ذات طبيعة قصيرة المدى و هي الالتزامات التي يجب أن يوفى بها خلال فترة لا تتجاوز السنة، و بالتالي يجب أن يقابلها أصول ذات طبيعة قصيرة المدى، و التي يمكن تحويلها إلى سيولة في وقت قصير¹.

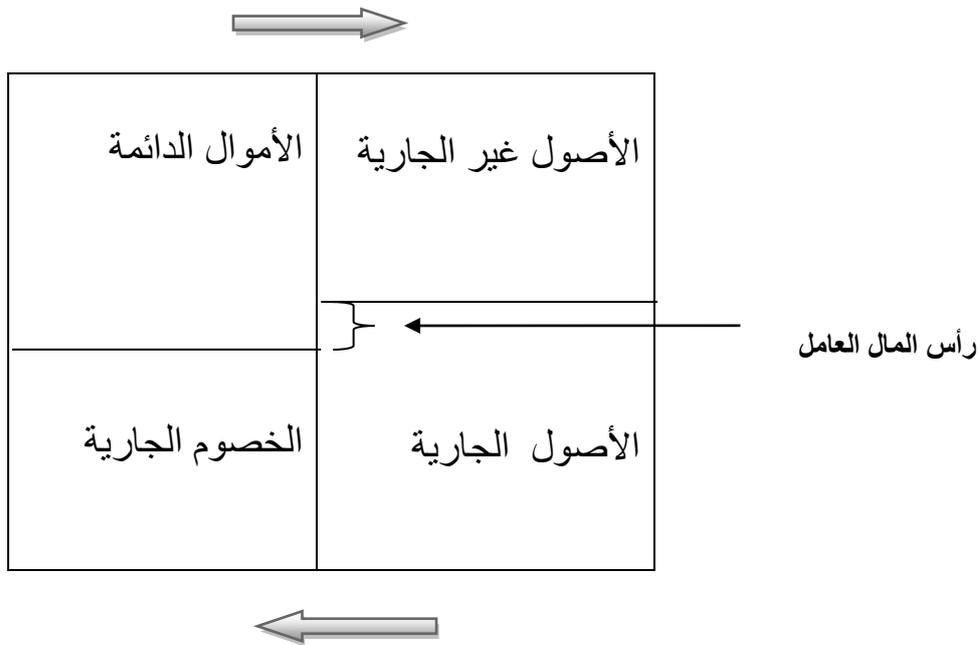
لقد سمح النظام المحاسبي المالي SCF بتقديم ميزانية مالية يمكن تحليلها من خلال مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية المتاحة مباشرة.

II-1-1- رأس المال العامل الصافي: Net working capital

يرتبط مفهوم رأس المال العامل بمفهوم سيولة الأصول و استحقاقية وسائل التمويل، عرفه P. Conso : رأس المال العامل يعبر عن جزء من الأموال المتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة². يقصد به فائض الأموال الدائمة أي الأموال الدائمة المتبقية بعد تمويل كل الأصول الثابتة. فهو هامش أمان يُمكن المؤسسة من مواجهة المخاطر التي يمكن أن تُحدثها بعض عناصر الميزانية الأقل من سنة.

¹- شنوف شعيب " التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS " دار زهران للنشر و التوزيع - عمان - الأردن - الطبعة الأولى - 2012 - ص.118

²-P. Conso, R. Lavaud, "Fonds de roulement et politique financière" Dunod - Paris – 1982- P. 08.



يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين هما : من أعلى الميزانية و من أسفل الميزانية:
 - من أعلى الميزانية: في هذه الحالة فإنه يساوي إلى الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول غير الجارية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول غير الجارية}$$

$$\text{الأموال الدائمة} = \text{الأموال الخاصة} + \text{الديون الطويلة.}$$

هذا الأسلوب يركز على تحديد أصل رأس المال العامل و المتغيرات المحددة له.

- من أسفل الميزانية: في هذه الحالة يساوي رأس المال العامل إلى الفرق بين الأصول الجارية و الديون قصيرة الأجل (الخصوم الجارية)

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول الجارية} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

$$= (\text{المخزونات} + \text{قيم محققة} + \text{قيم جاهزة}) - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل و هو تمويل جزء من دورة الاستغلال.

يمثل رأس المال العامل هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون ضغوطات مالية على مستوى الخزينة. يعتبر مؤشر لتقييم مدى ملاءمة المؤسسة أي مدى قدرتها على تسديد ديونها.¹
يمكن أن يكون²:

- موجب: (الاموال الدائمة اكبر من الاصول غير الجارية) : المؤسسة قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل، وتوفير فائض من السيولة لتطوير نشاطها و خفض ديونها (وجود هامش أمان لدى المؤسسة)
- سالب: المؤسسة غير قادرة على سداد التزاماتها ، و كلما انخفضت قيمة رأس المال العامل زاد ذلك من مستوى المخاطرة المالية، وقد يكون مؤشر على وجود مشكلة في طريقة عمل المؤسسة) مثلا استخدام الديون قصيرة الاجل في تمويل الاصول غير الجارية
- معدوم: يعنى ان المؤسسة تستثمر اموالها الدائمة الاستثمار الامثل.

II-1-2- رأس المال العامل الخاص:

يعبر عن مدى تغطية الاموال الخاصة لوحدها للاصول غير الجارية ، أي مدى اعتماد المؤسسة على الملكية الخاصة في تمويل استثماراتها.
يمثل الفرق بين الاموال الخاصة والاصول غير الجارية.
رأس المال العامل الخاص = الاموال الخاصة - الاصول غير الجارية.

رأس المال العامل الخاص موجب دليل على ان الاموال الخاصة لوحدها قادرة على تغطية الاصول غير الجارية، يعتبر هامش امان بالنسبة للمؤسسة لكن يجب عدم اغفال وجود ديون طويلة و متوسطة الاجل (خصوم غير جارية) تتحمل عليها المؤسسة تكلفة.
اما اذا كان سالب (الاموال الخاصة اقل من الاصول غير الجارية) يعني أن الاموال الخاصة غير قادرة على تغطية الاصول غير الجارية، لكن يبقى ذلك جيد ما دام ان المؤسسة تلجأ إلى

¹- BACHY Bruno -SION Michel 'Analyse Financière des comptes consolidés- Normes IFRS' 2 eme edition – DUNOD- Paris – 2009- P196

² - فهمي مصطفى الشيخ " التحليل المالي " – الطبعة الاولى- 2008 - ص 36.

الديون الطويلة و متوسطة الاجل لتغطية باقي الاصول غير الجارية. (أي مع وجود رأس مال عامل صافي موجب)

II-1-3- اجمالي رأس المال العامل:

مؤشر يبين مدى التوظيف العقلاني لموارد المؤسسة بما يتوافق مع طبيعة نشاطها، يتمثل في مجموع الاصول الجارية.

اجمالي رأس المال العامل = مجموع الاصول الجارية

- اذا كان نشاط المؤسسة صناعي لابد ان تكون قيمة الاصول غير جارية اكبر من الاصول جارية (طبيعة نشاط المؤسسة الانتاجي تفرض ان تكون الاصول غير جارية تشكل أكثر من نصف مجموع الاصول)

- اما اذا كان نشاط المؤسسة تجاري فإن اجمالي الاصول جارية يكون أكبر من اجمالي الاصول غير جارية.

إن مدى قدرة المؤسسة على المحافظة على توزيع أصولها دليل على مدى التوظيف العقلاني لمواردها بما يتوافق مع طبيعة نشاطها.

II-1-4- رأس المال العامل الأجنبي:

يتمثل في مجموع ديون المؤسسة (الديون الطويلة و قصيرة الاجل)، مؤشر على مدى استقلالية المؤسسة ماليا عن دائنيها.

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي- رأس المال العامل الخاص.

و هدف من دراسته تبين مدى ارتباط المؤسسة مع الغير.¹

¹ -Piget Patrick « gestion financière de l'entreprise » Paris - édition economica – 1998- P90-

II-2- النسب المالية: Financial Ratios

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات استخداماً لتقييم أداء المؤسسة المالي، سواء على مستوى المؤسسة أو على المستوى، نظراً لما له من أهمية في عملية اتخاذ القرار ولأغراض التخطيط، والرقابة والمتابعة. النسبة المالية هي علاقة بين متغيرين يخضعان لعمليات مالية، وذلك لمحاولة تفسير العلاقة بينهما من أجل الوصول إلى نتيجة تساعد المحلل المالي في اتخاذ القرار.¹ فالنسبة المالية هي علاقة كسرية بين قيمتين من القوائم النهائية للمؤسسة، يجب أن تكون قابلة للقياس وذات دلالة مالية، يتم استخدامها من أجل المقارنة مع نفس النسبة المحققة في سنوات سابقة، أو للمقارنة مع قيمة مرجعية أو مقارنة نفس النسبة المحققة من قبل المؤسسة مع مؤسسة منافسة.

لقد أصبح استخدام النسب المالية في التحليل من الأمور الواسعة الاستخدام، وهناك عدد كبير منها يزداد وينخفض حسب نوع التحليل ومدى الحاجة إليه. لذا يجب تحديد النسب التي يجب أن نوليها أهمية أكبر في التحليل، والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعات وكل مجموعة تقيس وتدرس جانبا من جوانب الوضعية المالية للمؤسسة، وأهم النسب المالية المستعملة في عملية التقييم هي:

- نسب التمويل **funding ratios**

- نسب المديونية **Long Term Solvency Ratios**

- نسب السيولة **Liquidity Ratios**

- نسب الربحية **Profitability Ratios**

- نسب السوق **Market Ratios**

- نسب النشاط **Activity Ratios**

II-2-1- نسب التمويل:

تدرس هذه النسب جانب التمويل بالمؤسسة، فهي تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل نشاطها، تضم كل من نسبة التمويل الدائم و نسبة التمويل الخاص.

¹ - سمير محمد عبد العزيز " اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي " مكتبة الإشعاع- مصر - 1998 - ص 229.

II-2-1-1- نسبة التمويل الدائم:

تقيس هذه النسبة درجة تغطية الأموال الدائمة للأصول غير الجارية، فهي تحدد مستوى رأس المال العامل الصافي (الدائم)، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح فإن رأس المال العامل يكون سالبا وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول غير الجارية ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول غير الجارية ممولة بالأموال الدائمة¹.

تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول غير الجارية}}$$

وجود نسبة تمويل دائم أكبر من الواحد دليل على وجود رأس مال عامل دائم موجب.

II-2-1-2- نسبة التمويل الخاص:

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة في تمويل الأصول غير الجارية. تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول غير الجارية}}$$

II-2-2- نسب المديونية:

تقيس هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة في التمويل على أموالها الخاصة مقارنة بأموال الغير.

II-2-2-1- نسبة الاستقلالية المالية:

تبين درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة عن دائئها ، تقيس حصة الاموال الخاصة في التمويل العام للمؤسسة.

تحسب بالعلاقة التالية:

¹ - تقرارت يزيد – بودرة فاطمة "دور أدوات التحليل المالي في تحسين الأداء المالي في ظل الإصلاح المحاسبي في الجزائر"- المؤتمر العلمي الدولي الأول :منظمات الأعمال - الفرص والتحديات والتطلعات- جامعة البلقاء التطبيقية- الاردن - 2015- ص 13.

الاموال الخاصة

نسبة الاستقلالية المالية =

مجموع الديون

من الاحسن ان تكون هذه النسبة اكبر من الواحد (1)

أو

الاموال الخاصة

=

مجموع الأصول

من الاحسن ان تكون هذه النسبة اكبر من النصف (0.5)

II-2-2-2- نسبة القدرة على الوفاء بالدين:

تعبر هذه النسبة على قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها عن طريق ما تملكه من أصول مادية ومعنوية ومالية، أي مدى ضمان تسديد الديون عند تاريخ الاستحقاق و حتى تكون جيدة يجب أن تكون اكبر من الاثنين.

تحسب بالعلاقة التالية:

مجموع الأصول

نسبة القدرة على الوفاء =

مجموع الديون

II-2-3- نسب السيولة:

تقيس هذه النسب مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل اتجاه دائنيها عندما يحين أجل استحقاق هذه الالتزامات .

تتوقف سيولة المؤسسة على مقدرتها على تحويل أصولها الجارية إلى نقدية و بالسرعة المناسبة و عادة تسدد الالتزامات الجارية (الخصوم الجارية) من الأصول الجارية و لذلك فإن تحليل المقدرة على السداد يدور أساسا حول تحليل هذه الأصول و مدى قدرتها على القيام بذلك.¹

¹ - منير شاكور محمد و آخرون " التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات " مرجع سابق - ص54

يمثل تحليل السيولة مؤشرا مهما لتقييم أداء المؤسسة المالي ، وقدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل، ومن اصول قابلة للتحويل الى نقد في مدة زمنية قصيرة باقل خسارة ممكنة مقارنة بتكلفة شرائها¹.
وتضم نسب السيولة:

II-2-3-1- نسبة سيولة الأصول:

تسمح هذه النسبة بتقييم أهمية الأصول الجارية بالنسبة لمجموع الأصول.
تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تختلف هذه النسبة حسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة:
فهي عادة تفوق 0.5 في قطاع التجارة و الخدمات .
بينما من الاحسن أن تكون اقل من 0.5 بالنسبة للمؤسسات الصناعية.

II-2-3-2- نسبة السيولة العامة: Current Ratio

تمثل هذه النسبة السيولة قصيرة الاجل مقارنة بالديون قصيرة الاجل، و التي يجب أن تكون أكبر من الواحد².

تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

من وجهة نظر البنك من المرغوب أن تكون هذه النسبة عالية قدر الإمكان ، فعلى المؤسسة أن تحتفظ بأصول قصيرة الأجل عند مستوى كافٍ لتكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بمواعيد استحقاقها¹.

¹ - تقارير يزيد – بودة فاطمة " دور أدوات التحليل المالي في تحسين الاداء المالي في ظل الاصلاح المحاسبي في الجزائر"- مرجع سابق- ص10.

²- Hubert de La Bruslerie « **Analyse Financière** » 4 eme edition – DUNOD- Paris –2010-P104.

II-2-3-3- نسبة السيولة المختصرة: Quick –Acid Ratio

تقيس مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها دون اللجوء لبيع مخزوناتا باعتبارها أقل عناصر الأصول الجارية درجة في السيولة، من الاحسن ان تكون قريبة من 0.75 تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

II-2-3-4- نسبة السيولة الفورية (الحالية): Cash Ratio

تقيس قدرة المؤسسة على تغطية ديونها القصيرة الأجل بالأموال السائلة التي تتوفر عليها. هذه النسبة تختلف عن النسب السابقة لأنها تهتم بالعناصر النقدية أو ما في حكمها فقط ، و هذا يعتبر إمعانا في سياسة الحيطة و الحذر ، و تفترض استحقاق الخصوم الجارية قبل تحصيل مبالغ المدينين و أوراق القبض و بيع المخزون السلعي.² تكون محصورة ما بين 0.25 و 0.35. تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

ان ارتفاع نسب السيولة لا يمكن ان يعتبر مؤشرا إيجابيا في كل الأحوال ، فربما يدل على عدم كفاءة المؤسسة في إدارة استثماراتها، لذا وجب مراعاة أن السيولة والربحية هما هدفان متلازمان لا يمكن تحسين أحدهما على حساب الآخر.

¹-Dov Ogien « Gestion Financière de l'entreprise » DUNOD- Paris –2008- P75.

² - منير شاكر محمد و آخرون " التحليل المالي مدخل صناعة القرارات " مرجع سابق- ص84 .

نسب الربحية: Profitability Ratios

إن التحليل بالنسب- عدا نسب الربحية -يفسر الطريقة التي تدار بها المؤسسة ، أما التحليل باستخدام نسب الربحية يعطي جواباً نهائياً عن الكفاءة التي تدير بها الإدارة الموارد المتاحة لها¹.

تقيس نسب الربحية مدى نجاح المؤسسة في الرقابة على عناصر التكاليف بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن، لذلك فهي من أكثر النسب التي تلفت انتباه المستثمرين و المقرضين و تدخل ضمن اهتماماتهم.

1- هامش الربح الاجمالي: Gross Profit Margin

يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح الاجمالي} = \frac{\text{الربح الاجمالي}}{\text{صافي المبيعات (رقم الاعمال الصافي)}}$$

تعكس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الناتجة عن الإيرادات ، فإذا كانت النسبة مرتفعة يعني ذلك أن المؤسسة قادرة على تحقيق الأرباح بتكاليف أقل² ، كما يمكن أن يعكس انخفاض هذه النسبة الى انخفاض أسعار البيع، أو ارتفاع مبالغ فيه في أحد عناصر التكاليف (مواد اولية، يد عاملة)
تقارن هذه النسبة مع النسبة المحققة في السنوات السابقة او مع النسبة المحققة من طرف المؤسسات المنافسة في القطاع.

2- هامش الربح الصافي: Net Profit Margin

يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح الاجمالي} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{صافي المبيعات (رقم الاعمال الصافي)}}$$

¹ - الكحلوت خالد محمود " مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني " مذكرة ماجستير- محاسبة و تمويل – جامعة غزة – 2005- ص 37.

² - نفس المرجع – ص 37.

تشير هذه النسبة الى ما تحققه المبيعات من أرباح صافية. تبين هذه النسبة مقدرة العملة واحد وحدة نقدية على تحقيق ارباح، ارتفاع هذه النسبة مؤشر ايجابي بالنسبة للمؤسسة.

3- معدل العائد على الاستثمار : Return on Investment ROI

يعبر عن مدى كفاءة المؤسسة في ادارة الاموال المتاحة لديها من اجل تحقيق اكبر عائد على تلك الاموال، حيث يفترض على المؤسسة تحقيق عائد على الاستثمار يفوق تكلفة الاموال الدائمة (العائد المطلوب على حقوق المساهمين و الفوائد المدفوعة على القروض) يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{اجمالي الاستثمار}}$$

حيث يمثل اجمالي الاستثمار مجموع الاموال الخاصة و الديون طويلة الأجل (الاموال الدائمة).

4- العائد على اجمالي الاصول : Return on Total Assettes

تعتبر هذه النسبة من أفضل المؤشرات المالية لقياس كفاءة الإدارة في استخدام إجمالي أصولها في التشغيل ، وهي من أكثر المؤشرات التي يهتم بها المقرضون ، حيث يعبر هذا المؤشر عن ربحية الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة ، فإذا ارتفعت هذه النسبة قياسا بمعيار المقارنة يعني كفاءة السياسات التي تنتهجها الإدارة.¹ يتم استخدام متوسط اجمالي الاصول لحساب هذه النسب. يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{العائد على اجمالي الاصول} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{متوسط اجمالي الاصول}}$$

حيث:

$$\text{متوسط اجمالي الاصول} = \frac{\text{اصول اول المدة} + \text{اصول اخر المدة}}{2}$$

¹ - نفس المرجع - ص 39.

نسب السوق: Market Value Ratios

تستخدم هذه النسب في عمليات تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، كون أن القوائم المالية لا تفصح عن القيمة السوقية للشركة. وفي ظل فرضية كفاءة السوق، فإن نسب السوق تعتمد بشكل أساسي على المعلومات التي تفصح عنها مؤشرات السيولة والرافعة المالية والربحية وقدرتها في تعظيم سعر السهم في السوق. وعلى الرغم من أن هذا السعر يخضع إلى مدى معرفة المتعاملين بالحقائق المالية للشركة، فإن الأسعار السوقية تعكس القيمة الحقيقية لاصول الشركة، بموجب فرضية كفاءة السوق¹.

1- معدل ربحية السهم الواحد: Earning per share

يوفر هذا المقياس مقدار الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية، كما أنه يعكس النمو المحتمل في حقوق الملكية والذي بدوره ينعكس في الأسعار السوقية للأسهم لتحقيق الأرباح الرأسمالية. ولذلك تحاول الإدارة تعظيم ربحية السهم الواحد نظرًا لنعكاساته الإيجابية على تعظيم ثروة المساهمين في الأجل الطويل. يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل ربحية السهم الواحد} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{عدد الاسهم}}$$

تستبعد أرباح الأسهم الممتازة من الأرباح الموزعة لأنها تمثل التزامًا على الشركة يُستحق من صافي الدخل قبل حملة الأسهم العادية، أما مقام النسبة فهو يمثل عدد الأسهم القائمة والمصدرة فعلا².

تقارن ربحية السهم الواحد وفقًا لمعيار سابق، أو لمعيار مرجعي محقق من قبل المنافسين في القطاع، أو مع معيار مستهدف من قبل الإدارة.

2- معدل الربح الموزع للسهم الواحد: Dividend per share

تعتبر نسبة الأرباح الموزعة لكل سهم من النسب المهمة للمستثمرين، إذ تؤثر على قراراتهم المتعلقة بشراء الأسهم.

¹ - النعيمي عدنان تايه - التميمي ارشد فؤاد " التحليل والتخطيط المالي- اتجاهات معاصرة" اليا زوري - 2007 - ص 81.

² - مرجع نفسه - ص 98

يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الربح الموزع للسهم الواحد} = \frac{\text{الأرباح الموزعة}}{\text{عدد الأسهم}}$$

3- نسبة توزيع الأرباح:

تمثل هذه النسبة الأرباح الموزعة من الربح الصافي المحقق ، توضح سياسة الشركة في توزيع الأرباح، من بين النسب التي تجذب اهتمام المستثمرين.
تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة توزيع الأرباح} = \frac{\text{الأرباح الموزعة}}{\text{الأرباح الصافية}}$$

4- القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية: Market to Book Ratio

تعكس هذه النسبة إضافة سوق المال لقيمة السهم العادي نسبة إلى ما هو مسجل في الدفاتر (القيمة الدفترية) ، وبالتالي ارتفاع هذه النسبة دليل على تعظيم قيمة السهم العادي ، من النسب المهمة في اتخاذ قرار منح الائتمان¹.
تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{القيمة السوقية للسهم} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

- نسب النشاط: Activity Ratios

تشير هذه النسب إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام وإدارة أصولها في تحقيق رقم الأعمال. وتصمم هذه النسب عادة لتحديد ما إذا كان استثمار المؤسسة في كل أصل من أصولها يبدو معقولا أو أكثر مما ينبغي¹.

¹ - الكلوت خالد محمود " مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني " مرجع سابق - ص 47.

تهدف نسب النشاط الى تحديد سرعة دوران بعض المتغيرات ومعرفة فعالية المؤسسة، هذه النسب مهمة في الحكم على كفاءة الادارة المالية على المدى القصير، يمكن احتسابها لكل عنصر من عناصر الاصول الجارية.

1- سرعة دوران المخزونات: Inventory Turnover

تشكل المخزونات نسبة مهمة من الاصول الجارية و التي يجب تحديد الحد الامثل لمبالغها من جهة، و تسريع دورانها من جهة أخرى.

سرعة دوران المخزونات تمثل عدد المرات التي تتجدد فيها المخزونات (بضائع، مواد أولية، منتجات تامة) خلال فترة زمنية عادة ماتكون سنة.

1-1- سرعة دوران البضائع :

تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{سرعة دوران البضائع} = \frac{\text{تكلفة شراء البضاعة المباعة للسنة}}{\text{متوسط المخزونات من البضائع}}$$

حيث:

تكلفة شراء البضاعة المباعة = مشتريات السنة ن من البضائع + مخ 1 - مخ 2

$$\text{متوسط المخزونات من البضائع} = \frac{\text{مخ 1} + \text{مخ 2}}{2}$$

$$\text{مدة التخزين} = \frac{360}{\text{سرعة الدوران}}$$

تمثل مدة تصريف المخزون

1-2- سرعة دوران المواد الاولية :

1 - لزعر محمد سامي " التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي " ماجيستر تخصص الإدارة المالية- جامعة قسنطينة - 2011/ 2012 - ص 99.

تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{سرعة دوران المواد الاولية} = \frac{\text{تكلفة شراء المواد الاولية المستعملة للسنة ن}}{\text{متوسط المخزونات من المواد الاولية}}$$

$$\text{مدة التخزين} = \frac{360}{\text{سرعة دوران المواد الاولية}}$$

تعكس هذه النسبة سياسة التمويين بالمؤسسة.

1-3- سرعة دوران المنتجات التامة :

تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{سرعة دوران المنتجات التامة} = \frac{\text{تكلفة انتاج المنتجات التامة المباعة خلال السنة ن}}{\text{متوسط المخزونات من المنتجات التامة}}$$

$$\text{مدة التخزين} = \frac{360}{\text{سرعة دوران المنتجات التامة}}$$

تمثل مدة دوران المخزونات (مدة التصريف) الفترة اللازمة لتحويل المخزونات إلى رقم اعمال (قياس عدد الأيام المطلوبة لتحويل المخزون إلى أصول أكثر سيولة)، تكون هذه المدة أطول بالنسبة للمخزونات الصناعية (خصوصا السلع الرأسمالية) مقارنة مع المؤسسات التجارية. تشكل هذه النسبة معلومة مهمة عن سيولة المؤسسة، تسمح بتقييم فعالية سياسة البيع.

- تقييم نسب دوران المخزونات:

تعطي مؤشرات مهمة بحيث:

- تراجع دوران المخزونات يمكن أن يفسر في ركود في عملية الانتاج، أو سوء تسيير المخزونات، وجود مخزون منتجات مهمة، أو يمكن أن يكون نتيجة لقرار المؤسسة بزيادة المخزونات من المواد الاولية مثلا تحسبا لزيادة في الانتاج أو احتمال بيع هذه المواد .

هناك عوامل اخرى تؤثر على نسب دوران المخزونات:

- الاوضاع الاقتصادية، خاصية موسمية المؤسسات، مواعيد التسليم الخاصة بالموردين، متطلبات تخزين المنتجات.

2- سرعة دوران العملاء: Receivables Turnover

سيولة المؤسسة مرتبطة بسرعة تحويل ديون العملاء الى قيم جاهزة. ان تحديد خطر العملاء يشكل احد أهداف الادارة في المؤسسات، ومن اجل تقليل هذا الخطر يجب الحصول على معلومات عن العملاء، اختيار وسائل الدفع المناسبة، و وضع حد أقصى لهذه الديون. تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{سرعة دوران العملاء} = \frac{\text{مبيعات السنة}}{\text{المبلغ المتوسط للعملاء}}$$

حيث:

$$\text{المبلغ المتوسط للعملاء} = \frac{(\text{مج ديون العملاء بداية السنة} + \text{مج ديون العملاء نهاية السنة})}{2}$$

$$\text{المدة المتوسطة الممنوحة للعملاء (مدة التحصيل)} = \frac{360}{\text{سرعة دوران العملاء}}$$

هناك عدة عوامل تؤثر على هذه النسبة:

- طبيعة المؤسسة التي تمنح الديون : على سبيل المثال هناك مؤسسات تمنح مواعيد تسديد أطول من منافسيها من أجل زيادة حصتها في السوق.
- طبيعة العملاء (أفراد أو مؤسسات): حيث تمنح المؤسسة ديون أطول للمؤسسات الكبرى التي تمونها بانتظام، للمؤسسات التي دورة انتاجها مهمة، لشركاتها الفرعية، وكذلك للمؤسسات الاجنبية التي تسمح للمؤسسة بتطوير صادراتها.
- طبيعة المنتج: تؤثر طبيعة المنتج في حد ذاتها على مدة تسديد الديون، حيث تكون أقل للمنتجات ذات الاستهلاك المستمر مقارنة بالسلع الرأسمالية.
- الاوضاع الاقتصادية: كلما كانت ملائمة تميل المؤسسات الى منح مدة اكثر للحصول من عملائها.

3- سرعة دوران الموردين: Payables Turnover

تشكل ديون الموردين نسبة مهمة من الديون قصيرة الاجل للمؤسسة.
تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{سرعة دوران الموردين} = \frac{\text{مشتريات السنة ن}}{\text{المبلغ المتوسط للموردين}}$$

حيث:

$$\text{المبلغ المتوسط للموردين} = \frac{(\text{مج ديون الموردين بداية السنة} + \text{مج ديون الموردين نهاية السنة})}{2}$$

$$\text{المدة المتوسطة الممنوحة من الموردين (مدة التسديد)} = \frac{360}{\text{سرعة دوران الموردين}}$$

تستبعد من ديون الموردين التسبيقات الممنوحة لهم.

يجب أن تكون مدة التحصيل من الزبائن اقل من مدة تسديد ديون الموردين ، بهذا يكون للمؤسسة هامش زمني لتحصيل ديون الزبائن و من ثمة تسديد ديونها للموردين.

تمرين

قدمت لك ميزانية احدى المؤسسات في 2016/12/31 :

2016/12/31	المبالغ	الخصوم	2016/12/31			الاصول
			ق.م.ص	إ. و خ ق	ق.إ	
		الاموال الخاصة:				الاصول غير الجارية:
390.000		- رأس المال الخاص	30.000	10.000	40.000	- أنظمة الاعلام الالي
22.000		- فرق اعادة التقدير	74.000	17.000	91.000	- أراضي.
40.000		- الاحتياطات	130.000	40.000	170.000	- بناءات
30.000		- نتيجة السنة المالية	90.000	30.000	120.000	- المعدات والادوات الصناعية
		الخصوم غ الجارية:	30.000	10.000	40.000	- معدات النقل
20.000		- مؤونة الاعباء	82.000	8.000	90.000	- سندات المساهمة
148.000		- اقتراضات وديون مماثلة	30.000	-	30.000	- كفالات مدفوعة
12.000		- اقتراضات اخرى				الاصول الجارية:
		الخصوم الجارية:	80.000	10.000	90.000	- مواد أولية ولوازم
90.000		- موردو المخزونات	35.000	5000	40.000	- منتجات تامة
38.000		- موردو. س. واجب دفعها	100.000	-	100.000	- الزبائن
10.000		- ضرائب على النتائج	19.000	-	19.000	- زبائن سندات مطلوب تحصيلها
40.000		- مساهمات مصرفية جارية	30.000	10.000	40.000	- زبائن مشكوك فيهم
			30.000	-	30.000	- سندات التوظيف
			80.000	-	80.000	- البنك
840.000		المجموع	840.000	140.000	980.000	المجموع

اذا علمت ان 30% من نتيجة السنة المالية اضيفت الى الاحتياطات و الباقي وزع على الشركاء.

المطلوب:

1- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل الميزانية المالية

الحل:

نتيجة السنة = 30.000 ← 9.000 ← احتياطات
 ← 21.000 ← حصص شركاء ← ديون قصيرة الاجل (خصوم جارية)

- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال رؤوس الاموال العاملة ، والنسب المالية المتاحة

مؤشرات التوازن المالي	العلاقة	القيمة	التعليق
رأس المال العامل الصافي = الاموال الدائمة - الاصول غ الجارية	641.000 -466.000	175.000	رم ع الصافي موجب : وجود هامش أما يسمح للمؤسسة بمواجهة السداد المفاجئ قصيرة الاجل
رأس المال العامل الخاص = الاموال الخاصة - الاصول غ جارية	461.000 - 466.000	5.000-	الاموال الخاصة غير قادرة لوحدها على تغطية الاصول غ الجارية ، لجوء المؤسسة للديون طويلة الاجل لتمويل استثماراتها ، لكن يبقى جيدا مادام راس المال العامل الصافي موجب .
اجمالي رأس المال العامل = مجموع الاصول الجارية		374.000	الاصول الجارية اقل من الاصول غ جارية يعني توظيف للاموال بما يناسب طبيعة نشاط المؤسسة الانتاجي
رأس المال العامل الاجنبي = مجموع الديون		379.000	مجموع الديون للسنة أقل من الاموال الخاصة مايعكس استقلالية المؤسسة المالية

النسب المالية:

نسب التمويل : نسبة التمويل الدائم = الاموال الدائمة / الاصول غ جارية	641.000 466.000/	1.37 < 1	الاموال الدائمة تغطي الاصول غ جارية و جزء من أ ج (راس مال عامل صافي +)
نسبة التمويل الخاص = الاموال الخاصة / الاصول غ جارية	461.000 466.000/	0.98 < 1	الاموال الخاصة لا تكفي لوحدها لتمويل الأصول غير الجارية
نسب الاقراض: نسبة الاستقلالية المالية = الاموال الخاصة / مجموع الديون	461.000 379.000	1.21 < 1	المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية، اعتمادها على اموالها الخاصة اكثر من الديون .
	840.000/	2.21 < 2	

النسبة اكبر من 2 ، المؤسسة قادرة الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها مؤشر حسن للمقرضين يساعد على قروض			379.000	نسبة الوفاء بالدين = الاصول / مجموع الديون
نسبة جيدة تثبت ان الاصول غير الجارية اكبر من الاصول الجارية ما يوافق طبيعة نشاط المؤسسة (توظيف عقلائي للاموال)	اقل من 0.5	0.44	/ 374.000 840.000	نسب السيولة نسبة سيولة الاصول = الاصول الجارية / مج الاصول
المؤسسة تتمتع بسيولة عامة تمكنها من مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل	1 <	1.88	374.000 199.000/	نسبة السيولة العامة = الاصول الجارية / الخصوم الجارية
من الناحية النظرية المؤسسة قادرة على اداء التزاماتها قصيرة الاجل دون بيع مخزوناتا لكنها كبيرة نوعا ما قد تكون لاسباب ليست في صالح المؤسسة	تقارب 0.75	1.30	259.000 199.000/	نسبة السيولة المختصرة = قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة / خصوم جارية
وجود فائض سيولة تحت تصرف المؤسسة لمواجهة السداد المفاجئ لالتزاماتها قصيرة الاجل لكن قد يؤثر على ربحية المؤسسة	0.25 - 0.35	0.40	80.000 199.000/	نسبة السيولة الفورية = الموجودات / الخصوم الجارية

المحور 03: اعداد وتحليل الميزانية الوظيفية.

I- اعداد الميزانية الوظيفية.

II- تحليل الميزانية الوظيفية.

المحور 03: اعداد وتحليل الميزانية الوظيفية.

I- اعداد الميزانية الوظيفية:

I-1- مفهوم الميزانية الوظيفية:

الميزانية الوظيفية هي ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد و الاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد و الاستخدامات المتراكمة، ويقصد بالدورات الاقتصادية: دورة الاستثمار، دورة التمويل ودورة الاستغلال.¹

فالميزانية الوظيفية هي أداة للتحليل المالي تُقيم فيها الموارد(الخصوم) و الاستخدامات (الأصول) بالقيمة الأصلية (الإجمالية) لتدفقات الإيرادات والنفقات ، وترتب حسب دورتي التمويل أو الاستغلال ،تقدم نظرة عن المؤسسة بمصطلح الموارد و الاستخدامات، تسمح بمعرفة و تحديد السياسات الاستثمارية و التمويل للسنوات الماضية والمقبلة.

يتم تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف ومنه البحث عن أثر دورة الاستثمار على الهيكل المالي للمؤسسة، حسب هذا المنظور المؤسسة هي عبارة عن وحدة اقتصادية ومالية تضمن تحقيق وظائف التمويل والاستثمار والاستغلال:

- وظيفة الاستثمار 2 :

يرتكز الدور الأساسي لوظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بكل أنواع تجهيزات الإنتاج والاستثمارات اللازمة لممارسة كل أنواع الأنشطة الاستثمارية، ويكون ذلك بعد القيام بدراسات الجدوى لكل استثمار ثم بعد ذلك المفاضلة بين مجموعة من البدائل واختيار البديل الأمثل والذي يحقق المرادودية والفعالية الاقتصادية القصوى، وتتكون وظيفة الاستثمار من عمليتين رئيسيتين وهما:

- **حيازة الاستثمار** :وتعني اقتناء احتياجات المؤسسة من التجهيزات والمعدات والتي ينتج عن اقتنائها نفقات تسمى بالنفقات الاستثمارية(تكلفة الاقتناء ومختلف المصاريف الملحقة)

- **التنازل عن الاستثمار** :يمكن للمؤسسة أن تقوم بالتنازل عن الاستثمار وذلك لعدة أسباب منها نهاية العمر الافتراضي للاستثمار والذي يتمثل في مدة الاهتلاك المحاسبي، وتلجأ المؤسسة في بعض الأحيان إلى التنازل عن جزء من استثماراتها لكي تقلص احتياجاتها المالية وقد يكون ذلك

1 - لزعر محمد سامي " التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي " - مرجع سابق- ص 90.

2 - دردوري لحسن " التشخيص المالي" مطبوعة موجهة لطلبة السنة الاولى ماستر مالية- جامعة بسكرة – 2014- ص 27.

بسبب ظروف مالية سيئة وكل هذا من أجل إنعاش الخزينة ضمن الحلول الداخلية المتاحة من أجل الخروج من حالة العسر المالي (العجز في الخزينة).

- وظيفة الاستغلال¹:

من بين الركائز الأساسية لهذا التشخيص هي وظيفة الاستغلال وتحمل أهمية كبيرة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، فهي تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة، إن كانت صناعية أم تجارية أم خدمية أو مختلطة .

إن هذه الوظيفة تبين لنا الدورة القصيرة للاستغلال لأنها تعكس لنا عمليات الاستغلال المتعلقة بالشراء والانتاج والبيع والذي يترتب عليها حقوق على الزبائن وديونا اتجاه الموردين.

- وظيفة التمويل²:

تعتبر وظيفة التمويل من أهم الوظائف الرئيسية والأساسية في المؤسسة فهي تركز أساسا على تغطية الاحتياجات المالية للنشاط سواء تعلق الأمر بالاستثمار أو الاستغلال أو تعلق الأمر بالوظيفة المالية نفسها أو بالخزينة الإجمالية للمؤسسة ويمكن إبراز أهم المصادر الأساسية للتمويل فيما يلي:

- **المصادر الداخلية**: تتمثل هذه العناصر في التمويل الذاتي المتشكل من الأرباح المحققة في الدورات السابقة والاهتلاكات والمؤونات والتي تعتبر مصاريف مسجلة غير مستحقة دورها الرئيسي تعويض التآكل المادي والمعنوي في عناصر الأصول.

- **المصادر الخارجية**: عندما تكون المصادر الداخلية غير كافية ولا تغطي كل الاحتياجات تلجأ المؤسسة لمصادر التمويل الخارجية من أجل تلبية كل احتياجاتها المالية وأهم هذه المصادر ما يلي:

- اللجوء للبنوك ومختلف المؤسسات المالية من أجل الحصول على مختلف القروض.

- القيام برفع رأس المال: ويعني ذلك فتح رأس مال المؤسسة للشراكة (إصدار أسهم للاكتتاب، وتقاسم الأرباح أو الخسائر).

¹ - مرجع نفسه ص 28/27.

² - مرجع نفسه ص 29/28.

الميزانية الوظيفية¹

الأصول	الخصوم
موارد و استخدامات مرتبطة بدورة الاستثمار	
موارد و مرتبطة الاستغلال	استخدامات بدورة

تقرأ الميزانية الوظيفية أفقياً

I-2- كتل الميزانية الوظيفية:

تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربع كتل اثنان منها تخص الدورة الطويلة (استثمار، تمويل)، واثنان تخصان دورة الاستغلال:

- كتلتين من الأصول: الاستخدامات الثابتة (أعلى الميزانية) ناتجة عن قرارات الاستثمار طويل الأجل وهي مرتبطة بالموجودات الثابتة الإجمالية، و الاستخدامات المتداولة (أسفل الميزانية) تتضمن القيمة الإجمالية للمخزونات حسابات الغير المدينة والنقديات.

- كتلتين من الخصوم: الموارد الثابتة (أعلى الميزانية) و الناتجة عن قرارات التمويل المتخذة من طرف المؤسسة في الأجل الطويل لأكثر من سنة و الموارد المتداولة (أسفل الميزانية) وهي في معظمها ديون غير مالية كديون الموردين والحسابات الملحقة، ديون الاستغلال..

- الخزينة موجبة أو سالبة: كنتيجة لمقارنة الكتل الأربعة الأخرى للميزانية.

I-2-1- كتل الاستخدامات (الأصول):

- الاستخدامات الثابتة: تتضمن كل التثبيتات التي تمتلكها المؤسسة معنوية، عينية، و مالية، فمجموع المبلغ الاجمالي للأصول غير الجارية يمثل الاستخدامات الثابتة.

- الأصول المتداولة: مجموع المبلغ الاجمالي للأصول الجارية يمثل الأصول المتداولة (مخزونات، حسابات الغير المدينة، حسابات مالية مدينة).

¹ - تودرت أكلي " التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي " مذكرة ماجستير مالية ونقود - جامعة الجزائر - 2008- ص88.

تقسم الأصول المتداولة لاغراض التحليل الى أصول متداولة للاستغلال، أصول متداولة خارج الاستغلال، و خزينة الاصول:

- **الأصول المتداولة للاستغلال:** هي الأصول الجارية المرتبطة بالنشاط العادي للمؤسسة أي كل ما يتعلق بالعمليات الجارية العادية للمؤسسة، مثلا المخزونات، حسابات الزبائن، الرسم على القيمة المضافة القابل للطرح على السلع والخدمات، الاعباء المقيدة سلفا والتي يمكن اعتبارها أصول متداولة خارج الاستغلال حسب المعلومات المتوفرة عن طبيعة العبء.

- **الأصول المتداولة للاستغلال:** هي الأصول الجارية غيرالمرتبطة مباشرة بالنشاط العادي للمؤسسة، مثلا القيم المنقولة للتوظيف نظرا لكون عملية التنازل عنها تعتبر نشاطا استثنائيا، الاعباء المقيدة سلفا التي لا تتعلق بالنشاط العادي للمؤسسة، الرسم على القيمة المضافة القابل للطرح على الاستثمارات كون ان عملية اقتناء التثبيتات لا يمكن اعتبارها عمليات جارية.

- **خزينة الأصول:** الموجودات المالية المتاحة للمؤسسة في الحسابات البنكية المختلفة والصندوق.

تقيم الاستخدامات في الميزانية الوظيفية بالقيم الاجمالية، ولاحداث التوازن في جانب الموارد يعتبر مجموع الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة ضمن الموارد الثابتة.

I-2-2- كتل الموارد (الخصوم):

- **الموارد الثابتة:** تتمثل في الأموال الخاصة (التمويل الخاص) و الديون المالية التي تحصل عليها المؤسسة:

- **التمويل الخاص:** يضم رؤوس الاموال الخاصة والتمويل الذاتي ممثل في مجموع الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة والتي تعتبر من موارد الدورة وتدرج ضمن

الاموال

الخاصة.

- **الديون المالية:** تتكون الديون المالية من القروض البنكية ، القروض السندية، الديون المالية الأخرى باستثناء التسبيقات البنكية، وعلاوات تسديد السندات و الفوائد الجارية على الديون التي لم يحن موعد تسديدها.

- **الخصوم المتداولة:** تمثل الخصوم المتداولة و هي ديون قصيرة الاجل وتنقسم الى خصوم متداولة للاستغلال، خصوم متداولة خارج الاستغلال، و خزينة الخصوم:
- **الخصوم المتداولة للاستغلال:** هي ديون غير مالية مرتبطة بالنشاط العادي للمؤسسة مثل موردو المخزونات، الضرائب على رقم الاعمال، التسبيقات التجارية المحصلة من الزبائن، نواتج مقيدة سلفا للاستغلال.
- **الخصوم المتداولة للاستغلال:** هي ديون غير مالية غير مرتبطة مباشرة بالنشاط العادي للمؤسسة مثل موردو التثبيات ، الضرائب على النتائج، الأرباح الموزعة على الشركاء، نواتج مقيدة سلفا خارج الاستغلال.
- **خزينة الخصوم:** تمثل الخزينة السالبة ، المساهمات البنكية الجارية.

I-3- الميزانية الوظيفية المفصلة:

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
	الموارد الثابتة: - التمويل الخاص (الاموال الخاصة + التمويل الذاتي + جزء نتيجة الدورة المضاف الى الاحتياطات) - الديون المالية (القروض البنكية) الخصوم المتداولة: - للاستغلال (كل الديون التي تمول دورة الاستغلال تسمح بمزاولة النشاط العادي) - خارج الاستغلال (موردو التثبيات الفوائد على الاقتراضات، ضرائب على النتائج، منتجات معاينة مسبقا، الارباح الموزعة على الشركاء) - خزينة الخصوم (مساهمات مصرفية جارية)		الاستخدامات الثابتة: - التثبيات المادية - التثبيات المعنوية - التثبيات المالية الأصول المتداولة: - للاستغلال (المخزونات+ كل ماهو حسابات الغير التي ترتبط مباشرة بدورة الاستغلال) - خارج الاستغلال (سندات التوظيف + حسابات الغير التي لاتؤثر مباشرة على نشاط المؤسسة) - خزينة الأصول (موجودات المؤسسة: البنك + الصندوق)
	مج الميزانية		مج الميزانية

I-4- الميزانية الوظيفية المختصرة:

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
	الموارد الثابتة: - التمويل الخاص - الديون المالية الخصوم المتداولة: - للاستغلال - خارج الاستغلال - خزينة الخصوم		الاستخدامات الثابتة: - للاستغلال - خارج الاستغلال الأصول المتداولة: - للاستغلال - خارج الاستغلال - خزينة الأصول
	مج الميزانية		مج الميزانية

II- تحليل الميزانية الوظيفية:

يسمح التحليل الوظيفي بدراسة الميزانية استناداً إلى دورة الاستثمار، التمويل و دورة الاستغلال ، وفي هذا الإطار تهيكل الميزانية الوظيفية بشكل أفقي بتصنيف الاستخدامات والموارد حسب هذه الدورات الثلاث، هذا العرض للموارد والاستخدامات يسمح بحساب ثلاث مؤشرات: رأس المال العامل الصافي الإجمالي، احتياجات رأس المال العامل للاستغلال و خارج الاستغلال و الخزينة.

II-1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي: Working capital

رأس المال العامل الصافي الإجمالي (رأس المال العامل الوظيفي) هو مؤشر يتم حسابه انطلاقاً من الميزانية الوظيفية، و يمكن تعريفه بأنه: فائض الموارد الدائمة المخصصة لتمويل جزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال، ويمثل الفائض من الموارد الثابتة بعد تغطية الاستخدامات الثابتة، أي ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي مُول عن طريق الموارد الثابتة. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة.

يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد الثابتة في تمويل الاستخدامات الثابتة
يمكن أن يكون!¹:

- أكبر من الصفر (موجب): يعني ذلك أن اصول المؤسسة المتداولة أكبر من خصومها المتداولة، ما يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير يزيد من قدرة المؤسسة على تسديد ديونها عند تاريخ استحقاقها، كما يساعدها على مواجهة الاضطرابات التي قد تحدث في دورة الاستغلال. مبدئياً قاعدة التوازن المالي محققة، مما يعطي أمان للمؤسسة.

- أقل من الصفر (سالب): يعني ذلك أن اصول المؤسسة المتداولة أقل من خصومها المتداولة ما يجعلها تواجه صعوبات في الاجل القصير، وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بتاريخ الاستحقاق، مما يجبرها على القيام بتعديلات من اجل تحقيق التوازن المالي. حيث ان تمويل جزء من الاستخدامات الثابتة بالموارد المتداولة يخالف قاعدة التوازن الوظيفي مما يجعل المؤسسة في خطر.

- معدوم: يعني ذلك أن اصول المؤسسة المتداولة مساوية لخصومها المتداولة، أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها بتاريخ الاستحقاق.

II-2- احتياجات رأس المال العامل²: Working capital needs

احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا يتم تغطيتها

عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، وتنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات، المقبوضات و المدفوعات ، و كما تعتبر احتياجات رأس المال العامل بمثابة المحدد لرأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، أي هو الحجم من الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة .

1 - يونس ريمة " مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الاساليب التقليدية والاساليب الحديثة: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين" - مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة- المجلد 20- العدد02 - 2016- ص 53.

2- لزعر محمد سامي " التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي" - مرجع سابق- ص 95.

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين و مخزوناتهما و بالتالي يستوجب البحث عن مصادر اخرى لتمويل هذا العجز. وتنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى :

- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (إ.ر.م.ع.!) :

ويمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس المال العامل، ويتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة . عبارة عن عدم كفاية الموارد المتولدة من دورة الاستغلال في تغطية الاستخدامات الخاصة بدورة الاستغلال ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال.

- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (إ.ر.م.ع.خ.!) :

يمكن كذلك أن ينشأ عن نشاط المؤسسة ذمم وديون خارج الاستغلال (طارئة أو استثنائية)، غير أن هذا النوع من الذمم والديون عادة ما تكون نسبته بسيطة أو ضعيفة في تكوين احتياجات رأس المال العامل. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال.

حيث أن:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل للاستغلال + احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

II-3- الخزينة الصافية:

يُمكن تحليل الميزانية الوظيفية من تحديد راس المال العامل واحتياجات راس المال العامل خلال فترة زمنية محددة. مقارنة هذين المؤشرين يمكن من تحديد رصيد صافي الخزينة الصافية للمؤسسة. يمثل راس المال العامل فائض الاموال الدائمة المتاح لتمويل الجزء السفلي

من الميزانية، وبالتحديد دورة الاستغلال. في حين تمثل احتياجات رأس المال العامل تقدير الحاجة إلى التمويل الدوري والمتجددة ، اي دائمة. التوازن بين هذين المؤشرين يعكس فائضا في السيولة ، إذا كان موجب ، أو عجز في السيولة ، إذا كانت سالبة¹، تمثل الفائض المتبقي من رأس المال العامل الصافي الاجمالي بعد تغطية احتياجات رأس المال العامل. تحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - احتياجات رأس المال العامل

تمثل الخزينة الصافية كذلك الفرق بين خزينة الاصول (البنك، الصندوق و الهيئات المالية الاخرى) وخزينة الخصوم (مساهمات مصرفية جارية)، والتي يمكن ان تكون²:

- **خزينة معدومة:** و هي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، و بالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية، تعتبر حالة غير دائمة ومن الصعب الوصول اليها في الاجل القصير جدا.
- **خزينة موجبة:** في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل . ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة و بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة .
- **خزينة سالبة :** في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط، مما يتطلب قدر الامكان:
- رفع قيمة رأس المال العامل الصافي الاجمالي: من خلال زيادة الموارد الثابتة (رفع رأس المال أو الاقتراضات)، الانقاص من قيمة الأصول الثابتة بالتنازل عن بعض التثبيبات التي لا تؤثر على النشاط العادي للمؤسسة.
- تخفيض احتياجات رأس المال العامل: العمل على تمديد المدة المتعلقة بتسديد ديون الموردين ، انقاص المدة المتعلقة بتحصيل حقوق الزبائن.

¹ - Hubert de La Bruslerie - 'Analyse Financière' op cit- P256

² - لزر محمد سامي " التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي " - مرجع سابق - ص 97.

تظهر المؤشرات الثلاثة السابقة في جدول التوازن المالي:

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
	الموارد الثابتة رأس المال العامل الاجمالي -		الاستخدامات الثابتة رأس المال العامل الاجمالي +
	الخصوم المتداولة للاستغلال احتياجات رأس المال العامل للاستغلال +		الاصول المتداولة للاستغلال احتياجات رأس المال العامل للاستغلال -
	الخصوم المتداولة خارج الاستغلال		الاصول المتداولة خارج الاستغلال
	احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال +		احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال -
	خزينة الخصوم الخزينة الخصوم -		خزينة الاصول الخزينة الاصول +

II-4- نسب الهيكل المالية :

تسمح هذه النسب باعطاء صورة واضحة عن الهيكل المالي للمؤسسة، و تضم:

نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة، نسبة تغطية الاموال المستثمرة، نسبة الاستدانة المالية.

- نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة: تدل هذه النسبة على مدى قدرة الموارد الثابتة على تغطية الاستخدامات الثابتة، ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، حتى يتحقق التوازن المالي أي ان الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة وبقي فائض استخدم في تمويل الاصول المتداولة، وهو ما يشكل راس المال العامل الصافي الاجمالي.

تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة} = \frac{\text{الموارد الثابتة}}{\text{الاستخدامات الثابتة}}$$

- نسبة تغطية الاموال المستثمرة:

تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية الاموال المستثمرة} = \frac{\text{الموارد الثابتة}}{\text{الاموال المستثمرة}}$$

حيث:

الاموال المستثمرة = الاستخدامات الثابتة + احتياجات راس المال العامل للاستغلال

يشترط ان تكون هذه النسبة اكبر من الواحد

- نسبة الاستدانة المالية : يتحدد التحرر المالي من وجهة نظر المقرضين من خلال

نسبة الاستدانة المالية، والتي تدل على مدى استدانة المؤسسة ، وفي الغالب يجب أن

تكون هذه النسبة أقل من 0.5

تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستدانة المالية} = \frac{\text{الاستدانة المالية}}{\text{التمويل الخاص}}$$

حيث:

الاستدانة المالية هي مجموع الديون التي تحصلت عليها المؤسسة وتتشكل من الديون المالية

الثابتة

بالإضافة إلى خزينة الخصوم.

الاستدانة المالية = الديون المالية الثابتة + خزينة الخصوم

تهدف هذه النسبة الى تحديد اثر الديون على الوضع المالي للمؤسسة، فكلما كانت الاستدانة

المالية كبيرة مقارنة بالتمويل الخاص ينعكس ذلك سلبا على حرية المؤسسة المالية.

تمرين 01:

من اجل تحليل الوضعية المالية لاحدى المؤسسات قدمت لك ميزانيتها الوظيفية بتاريخ 2016/12/31:

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
.....	الموارد الثابتة:	الاستخدامات الثابتة:
.....	- التمويل الخاص	
.....	- الديون المالية	
.....	الخصوم المتداولة:	الاصول المتداولة:
.....	- للاستغلال	230.000	- للاستغلال
.....	- خارج الاستغلال	- خارج الاستغلال
.....	- خزينة الخصوم	- خزينة الاصول
.....	المجموع	المجموع

معلومات اضافية:

- نسبة الاستدانة المالية = 0.275
- الاصول المتداولة للاستغلال تمثل 25 % من اجمالي الاستخدامات.
- الاصول المتداولة خارج الاستغلال تمثل 28 % من اجمالي الاستخدامات.
- الخزينة الصافية = 75.000 دج
- خزينة الخصوم تمثل 4 % من اجمالي الموارد.
- التمويل الخاص يمثل 0.5 من مجموع الموارد.
- الخصوم المتداولة خارج الاستغلال تمثل 20 % من اجمالي الموارد.

المطلوب:

- 1- اتمام الميزانية الوظيفية مع توضيح مختلف العمليات.
- 2- اعداد جدول التوازن المالي
- 3- حساب نسب الهيكلية المالية
- 4- التعليق على الوضعية المالية للمؤسسة.

الحل:

1- اتمام الميزانية الوظيفية:

الاصول المتداولة للاستغلال = 0.25 X مجموع الاستخدامات

مجموع الاستخدامات = 230.000 / 0.25

= **000.920 دج**

الاصول المتداولة خارج الاستغلال = 0.28 X مجموع الاستخدامات

= 920.000 X 0.28

= **257.600 دج**

الخزينة الصافية = خزينة الاصول - خزينة الخصوم

= 75.000 دج

خزينة الخصوم = 0.04 X اجمالي الموارد

= 920.000 X 0.04 = **36.800 دج**

خزينة الاصول = الخزينة الصافية + خزينة الخصوم

= 36.800 + 75.000

= **111.800 دج**

مجموع الاصول المتداولة = الاصول المتداولة للاستغلال + الاصول المتداولة خارج الاستغلال

+ خزينة الاصول

= 111.800 + 257.600 + 230.000

= **599.400 دج**

الاستخدامات الثابتة = مجموع الاستخدامات - مجموع الاصول المتداولة

= 599.400 - 920.000

= **320.600 دج**

التمويل الخاص = 0.5 X مجموع الموارد.

$$920.000 \times 0.4 =$$

$$= 368.000 \text{ دج}$$

الخصوم المتداولة خارج الاستغلال = 0.2 X اجمالي الموارد

$$920.000 \times 0.2 =$$

$$= 184.000 \text{ دج}$$

نسبة الاستدانة المالية = الديون المالية + خزينة الخصوم / التمويل الخاص = 0.275

الديون المالية = 0.275 التمويل الخاص - خزينة الخصوم

$$= (368.000 \times 0.275) - 36.800$$

$$= 64.400 \text{ دج}$$

الموارد الثابتة = التمويل الخاص + الديون المالية

$$= 368.000 + 64.400$$

$$= 432.400 \text{ دج}$$

الخصوم المتداولة = مجموع الموارد - الموارد الثابتة

$$= 920.000 - 432.400$$

$$= 487.600 \text{ دج}$$

الخصوم المتداولة للاستغلال = الخصوم المتداولة - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

- خزينة الخصوم

$$= 487.600 - 184.000 - 36.800$$

$$= 266.800 \text{ دج}$$

الميزانية الوظيفية:

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
432.400	الموارد الثابتة:	320.600	الاستخدامات الثابتة:
368.000	- التمويل الخاص		
64.400	- الديون المالية		
487.600	الخصوم المتداولة:	599.400	الاصول المتداولة:
266.800	- للاستغلال	230.000	- للاستغلال
184.000	- خارج الاستغلال	257.600	- خارج الاستغلال
36.800	- خزينة الخصوم	111.800	- خزينة الاصول
920.000	المجموع	920.000	المجموع

2- جدول التوازن المالي:

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
432.400	الموارد الثابتة	320.600	الاستخدامات الثابتة
		111.800	رأس المال العامل الاجمالي
432.400	المجموع	432.400	المجموع
266.800	الخصوم المتداولة للاستغلال	230.000	الاصول المتداولة للاستغلال
		36.800	احتياجات رأس المال العامل للاستغلال
266.800		266.800	
184.000	الخصوم المتداولة خارج الاستغلال	257.600	الاصول المتداولة خارج الاستغلال
73.600	احتياجات رأس المال العامل خ الاستغل		
257.600	المجموع	257.600	المجموع
36.800	خزينة الخصوم	111.800	خزينة الاصول
75.000	الخزينة الصافية		
111.800	المجموع	111.800	المجموع

3- حساب نسب الهيكلية المالية :

النسب	العلاقة	التعويض	القيمة	القيمة المرجعية
نسبة تغطية الاستخدامات الثابتة	الموارد الثابتة / الاستخدامات الثابتة	432.400 / 320.600	1.34	1 <
نسبة تغطية الاموال المستثمرة	الموارد الثابتة / الاموال المستثمرة (الاستخدامات الثابتة + BFRex)	432.400 / (36.800 - 320.600)	1.52	1 <
نسبة الاستدانة المالية	الاستدانة المالية (الديون المالية + خزينة الخصوم) / التمويل الخاص	(36.800 + 64.400) / 368.000	0.275	اقل من 0.5

4- التعليق على الوضعية المالية :

- رأس المال العامل الاجمالي (111.800 دج) موجب يدل على وجود فائض من الموارد الثابتة غير مستثمر في الاستخدامات الثابتة وهذا ما تبينه نسبة تغطية الاستخدامات الثابتة.

- نسبة تغطية الاموال المستثمرة جيدة ، نسبة الاستدانة المالية: تبين استقلالية المؤسسة ماليا عن دائنيها.

- احتياجات رأس المال العامل اجمالية موجبة يعني ان هناك عجز ، العجز خارج دورة الاستغلال و هذا ما تبينه احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال الموجبة ، بينما هناك موارد كافية لتنشيط دورة الاستغلال فالمؤسسة تستعمل جزء من رأس المال العامل الاجمالي لتمويل العجز خارج دورة الاستغلال ، كما قد تلجأ للخزينة الصافية اذا كانت بالقدر الكافي أو للمساهمات المصرفية الجارية.

هذه الوضعية تعتبر غير جيدة مع وجود رأس المال العامل الاجمالي موجب لهذا لا بد من اتخاذ الاجراءات المناسبة: التنازل عن سندات التوظيف ان وجدت، اعادة النظر في السياسة التجارية، تسيير المخزون ...

(نسب النشاط تمكن من التأكد من ذلك)

- الخزينة الصافية موجبة مع وجود مساهمات مصرفية جارية غير جيد ، يمكن تفادي هذه الوضعية بتحويل الاموال الى البنك في الوقت المناسب او التسديد نقدا.

التمرين 02:

قدمت الميزانية الوظيفية التالية خاصة بمؤسسة ما بتاريخ 2016/12/31 :

الاستخدامات	المبالغ	%	الموارد	المبالغ	%
الاستخدامات الثابتة	650.000	65	الموارد الثابتة		
			التمويل الخاص	640.000	64
			الديون المالية	60.000	6
مج الاستخدامات الثابتة	650.000	65	مج الموارد الثابتة	700.000	70
الاصول المتداولة			الخصوم المتداولة		
للاستغلال	200.000	20	للاستغلال	210.000	21
خارج الاستغلال	80.000	80	خارج الاستغلال	35.000	3.5
خزينة الاصول	70.000	7	خزينة الخصوم	55.000	5.5
مج الاصول المتداولة	350.000	35	مج الخصوم المتداولة	300.000	30
مجموع الاستخدامات	1.000.000	100	مجموع الموارد	1.000.000	100

اليك المعلومات التالية المستخرجة من حسابات المؤسسة:

العناصر	دورة 2015	دورة 2016
مخزونات البضائع	35.000	33.000
الزبائن و الحسابات الملحقة	50.000	56.000
الموردون و الحسابات الملحقة	50.000	58.000

- المبيعات السنوية : 265.000 دج

- المشتريات السنوية : 216.000 دج

المطلوب: احسب ما يلي:

1- رأس المال العامل الصافي الاجمالي.

2- احتياجات رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل للاستغلال - احتياجات

رأس المال العامل خارج الاستغلال.

3- الخزينة الصافية

4- نسب الهيكلية المالية

5- نسب دوران المخزونات ، الزبائن ، الموردون.

6- علق على الوضعية المالية للمؤسسة.

حل التمرين 02:

1 - رأس المال العامل الصافي الاجمالي = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

$$650.000 - 700.000 =$$

$$50.000 =$$

2- احتياجات رأس المال العامل = (الاصول المتداولة الاستغلال + الاصول المتداولة خارج الاستغلال)

-

(الخصوم المتداولة للاستغلال + الخصوم المتداولة خارج الاستغلال)

$$(35.000 + 210.000) - (80.000 + 200.000) =$$

$$35.000 =$$

- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = (الاصول المتداولة الاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال)

$$210.000 - 200.000 =$$

$$10.000 =$$

- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = الاصول المتداولة خارج الاستغلال

- الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

$$35.000 - 80.000 =$$

$$45.000 =$$

3- الخزينة الصافية = راس المال العامل الصافي - احتياجات راس المال العامل

$$35.000 - 50.000 =$$

$$15.000 =$$

4- نسب الهيكلية المالية:

- نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة = الموارد الثابتة / الاستخدامات الثابتة

$$650.000/700.000 =$$

$$1 < 1.077 =$$

- نسبة تغطية الاموال المستثمرة = الموارد الثابتة / الاموال المستثمرة

$$10.000- 650.000 / 700.000 =$$

$$1 < 1.093 =$$

- نسبة الاستدانة المالية = (الديون المالية + خزينة الخصوم) / التمويل الخاص

$$640.000 / (55.000+60.000) =$$

$$0.179 = \text{اقل من } 0.5$$

5- نسب الدوران:

المدة		سرعة الدوران			
عدد الايام	العلاقة	عدد الدورات	التعويض	العلاقة	
56	360/سرعة الدوران	6.41	-35.000 + 216.000 /33.000 2/(33.000+35.000)	تكلفة البضاعة / المبيعة متوسط المخزون	المخزونات
72	360/سرعة الدوران	5	/265.000 2/(56000+50.000)	مبيعات السنة / متوسط العملاء	العملاء
90	360/سرعة الدوران	4	/216.000 2/(58.000+50.000)	مشتريات السنة / متوسط الموردون	الموردون

6- التعليق على الوضعية المالية للمؤسسة:

- راس مال عامل صافي موجب يدل على وجود فائض من الموارد الثابتة غير مستثمر في

الاستخدامات الثابتة وهذا ما تبينه نسبة تغطية الاستخدامات الثابتة.

- نسبة تغطية الاموال المستثمرة جيدة ، نسبة الاستدانة المالية اقل من 0.5 : تبين استقلالية

المؤسسة عن بنكها الذي تتعامل معه.

- احتياجات راس مال عامل موجبة يعني ان هناك عجز في تنشيط دورة الاستغلال ، لكن الملاحظ انه لا يوجد عجز في دورة الاستغلال و هذا ما تبينه احتياجات راس المال العامل للاستغلال السالبة ، فالعجز خارج دورة الاستغلال (احتياجات راس مال العامل خارج الاستغلال موجبة)

- الخزينة الصافية موجبة مع وجود مساهمات مصرفية جارية غير جيد (خزينة الخصوم +) ، يمكن تفادي هذه الوضعية بتحويل الاموال الى البنك في الوقت المناسب او التسديد نقدا.

- المدة المتوسطة لتحصيل ديون العملاء أقل من المدة المتوسطة لتسديد ديون الموردين هذا ما يسمح للمؤسسة بتسديد ديون الموردين في تاريخ الاستحقاق.

المحور 04: اعداد وتحليل جدول حسابات النتائج.

I- اعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة .

II- اعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

III- تحليل جدول حسابات النتائج

المحور 04: اعداد وتحليل جدول حسابات النتائج.

يعتبر جدول حسابات النتائج (حساب النتائج أو قائمة الدخل) من اهم القوائم المالية التي يقوم المحلل المالي بتحليلها بهدف اخذ حكم عن الوضعية المالية للمؤسسة، حيث الزم النظام المحاسبي المالي في الجزائر المؤسسات بتقديم جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة ، مع امكانية الاعتماد على جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

I- اعداد جدول حسابات النتائج: Income Statement

حسب المادة 34 من المرسوم التنفيذي 156 / 80 الصادر بتاريخ 28 ماي 2008 يعتبر جدول حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية. تُرتب فيه التكاليف والإيرادات حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، كما يحتوي على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة المالية الجارية، فهي معطيات متعلقة أصلا بتقييم الأداء¹. فحسب النظام المحاسبي المالي SCF حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)²

I- 1- اعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

يقدم جدول حسابات النتائج (حساب النتائج) حسب الطبيعة الأعباء حسب طبيعتها مما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الوسيطة : إنتاج السنة المالية، استهلاك السنة المالية، قيمة الاستغلال المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضرائب، النتيجة الصافية للأنشطة العادية، النتيجة غير العادية، النتيجة الصافية للسنة المالية:

1 - معتوق جمال "تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF" مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية- ص 80.

2 - القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية- المادة رقم 230 . 1 / العدد 1 ص 24.

ن-1	ن	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- قيمة الاستغلال المضافة (2-1)
			أعباء العاملين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة.
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والأرصدة استئناف عن خسائر القيمة والأرصدة
			5- النتيجة العملياتية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية - المنتجات العناصر غير العادية - الأعباء
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية

I-1-2- عناصر جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة¹:

1- انتاج السنة المالية: و يتضمن العناصر التالية :

- المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة و الخدمات المقدمة و المنتجات الملحقة.(700-

701-702-703-704-705-706-708-709)

- الانتاج المخزون: هذا الحساب يمكن ان يكون موجب او سالب و ذلك حسب التغير في

المخزون بالزيادة او النقصان.(723-724)

- انتاج المؤسسة لذاتها. (731-732)

- اعانات الاستغلال.(741-748)

حيث:

$$\text{انتاج السنة المالية} = 70 / \text{ح} + 72 / \text{ح} + 73 / \text{ح} + 74 / \text{ح}$$

2- استهلاك السنة المالية: يتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة، من مشتريات

السلع ، الخدمات، الخدمات الخارجية و استهلاكات أخرى بهدف ممارسة أنشطتها ، و يضم:

- المشتريات المستهلكة (601-602-603-604-605-607-608-609)

- الخدمات الاخرى (611-613-614-615-616-617-618-619)

- الخدمات الخارجية الاخرى (621-622-623-624-625-626-627-628-629)

حيث:

$$\text{استهلاك السنة المالية} = 60 / \text{ح} + 61 / \text{ح} + 62 / \text{ح}$$

3- القيمة المضافة للاستغلال : هي رصيد الثروة الحقيقية التي حققتها المؤسسة من خلال

نشاطها مهما كاف نوعها، كما تعتبر مقياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الخاصة، تمثل

الفرق بين انتاج السنة المالية و استهلاك السنة المالية:

القيمة المضافة للاستغلال = انتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية

4- الفائض الاجمالي للاستغلال: يقيس الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال هو

عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها اعباء المستخدمين و الضرائب و الرسوم و

المدفوعات المماثلة:

1 - شعيب شنوف " التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي " - مرجع سابق

- ص 149 / 148 .

الفائض الاجمالي للاستغلال = القيمة المضافة- ح/ 63 – ح/ 64

5- النتيجة العملياتية: تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية من خلال ممارسة الانشطة الاساسية (تمويل، انتاج، بيع) عبارة عن فائض الاستغلال الاجمالي مضافا اليه المنتجات الوظيفية الاخرى و مطروحا منه الابعاء الوظيفية الاخرى و كذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة

مضافا اليه الاسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات:

النتيجة العملياتية = الفائض الاجمالي للاستغلال + ح/ 75 – ح/ 65 - ح/ 68 + ح/ 78

6- النتيجة المالية: هي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين المنتوجات المالية والابعاء المالية :

النتيجة المالية = ح/ 76 – ح/ 66

7- النتيجة العادية قبل الضرائب: هي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية:

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية.

8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية: تمثل النتيجة العادية بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب – ح (695 أو 698)

– ح (692 أو 693)

9- النتيجة غير العادية: عبارة عن الفرق بين الايرادات غير العادية و الابعاء غير العادية:

النتيجة غير العادية = ح/ 77 – ح/ 67

10- النتيجة الصافية للسنة المالية: هي عبارة عن اجمالي النتيجة الصافية للأنشطة غير العادية و النتيجة غير العادية:

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية.

تمرين:

ليكن لديك المعلومات المتعلقة بمؤسسة ما لسنة 2015 :

- بلغت المبيعات من البضائع 9.436.000 دج ، حيث قدرت تكلفتها ب: 65.000 دج
 - تم دفع مصاريف نقل البضاعة بمبلغ 285.000 دج ، اما مصاريف الاشهار 115.000 دج.
 - قدر الانتاج المخزون ب: 274.000 دج ، الانتاج المثبت ب: 112.000 دج
 - اعانات الاستغلال : 32.000 دج – اعانات الاستثمار : 6.000 دج
 - بالاضافة الى تحمل مجموعة مصاريف موزعة كما يلي:
 - * اجور المستخدمين 530.000 دج
 - * ضرائب و رسوم 8.500 دج
 - * مخصصات الاهتلاكات و المؤونات 951.000 دج
 - بعد بيع بضاعة الى عميل اجنبي حققت ارباح صرف قدرت ب : 1.500 دج
- المطلوب:** اعداد جدول حسابات النتائج مع الاخذ بعين الاعتبار ان الارباح تخضع لمعدل ضريبة 25 %

الحل:

البيان	المبالغ
70/ المبيعات من البضائع و المنتجات الملحقة	9.436.000
72/ الانتاج المخزن	274.000
73/ الانتاج المثبت	112.000
74/ اعانات الاستغلال	32.000
1- انتاج السنة المالية	9.854.000
60/ المشتريات المستهلكة	65.000
61/ الخدمات الخارجية	-
62/ الخدمات الخارجية الاخرى	400.000
2- استهلاك السنة المالية	465.000
3- القيمة المضافة (2-1)	9.389.000
63/ اعباء المستخدمين	(530.000)
64/ الضرائب و الرسوم	(8.500)

8.850.500	4- اجمالي فائض الاستغلال
6.000	75/ منتجات عملياتية اخرى
-	65/ اعباء عملياتية اخرى
(951.000)	68/ مخصصات الاهتلاكات و المؤونات
-	78/ استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
7.905.500	5- النتيجة العملياتية
1.500	76/ منتجات مالية
-	66/ اعباء مالية
1.500	6- النتيجة المالية
7.907.000	7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)
(1.976.750)	695/ الضرائب واجبة الدفع على النتائج العادية
5.930.250	8- النتيجة الصافية للانشطة العادية
-	77/ منتجات غير عادية
-	67/ اعباء غير عادية
-	9- النتيجة غير العادية
5.930.250	10- صافي نتيجة السنة المالية (8+9)

الخدمات الخارجية الاخرى = نقل البضاعة + الاشهار

$$115.000+285.000 =$$

$$400.000 =$$

ضرائب واجبة الدفع على النتائج العادية = $0.25 * 7.907.000$

$$1.976.750 =$$

I-2- اعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

يقدم جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة كما يلي:

ن-1	ن	ملاحظة	
			رقم الأعمال كلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب النوع (مصاريف العاملين المخصصات للإهلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضرائب
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية
			مجموع أعباء الأنشطة العادية
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			عناصر أخرى خاصة بالحسابات المجمعة

I-2-1- عناصر جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة¹:

1- هامش الربح الاجمالي: هو الفرق بين رقم اعمال الدورة المتمثل في مبيعاتها من البضائع و المنتجات المصنعة و الخدمات المقدمة و المنتجات الملحقة و تكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة و مواد اولية و مختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

هامش الربح الاجمالي = رقم الاعمال - تكلفة المبيعات.

2- النتيجة العملية: هي هامش الربح الاجمالي مضافا إليه المنتجات الوظيفية الاخرى مع طرح التكاليف التجارية و الاعباء الادارية و الاعباء الوظيفية الاخرى:

النتيجة العملية = هامش الربح الاجمالي + المنتجات الوظيفية الاخرى - الاعباء التجارية
- الاعباء الادارية - اعباء اخرى وظيفية

3- النتيجة العادية قبل الضريبة:

النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملية - مصاريف المستخدمين ومخصصات
الاهلاكات + منتجات مالية - اعباء مالية.

4- النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة - الضرائب الواجب دفعها عن
النتائج العادية - الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

5- نتيجة السنة المالية الصافية:

نتيجة السنة المالية الصافية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية - الاعباء غير العادية
+ الايرادات غير العادية

تمرين:

من ميزان المراجعة قبل الجرد لمؤسسة تجارية استخرجنا الارصدة التالية:

الاعباء:

المشتريات المستهلكة : 460.000

الخدمات الخارجية : 75.000

الخدمات الخارجية الاخرى: 25.000

¹ - شعيب شنوف " التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي " - مرجع سابق ص 156

اعباء المستخدمين: 85.000
الضرائب والرسوم و المدفوعات المماثلة: 10.000
الاعباء العملياتية الاخرى: 20.000
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات و خسائر القيمة: 50.000
الاعباء المالية: 1.000

المنتجات:

المبيعات من البضائع: 650.000
المنتجات العملياتية الاخرى: 35.000
استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات: 15.000
المنتجات المالية: 2.000

قدم جدول توزيع الاعباء حسب الوظيفة، علما ان 25% من المشتريات المستهلكة تمثل مجموع الحسابات من 602 الى 608:

وظيفة الادارة	الوظيفة التجارية	وظيفة الشراء	المجموع الموزع	الوظائف الاعباء
%50	%20	%30	ح/ 602 الى ح/ 608
%30	%45	%25	100.000	ح/ 61 و ح/ 62
4	2	2	85.000	ح/ 63
%50	%40	%10	10.000	ح/ 64
3	2	3	50.000	ح/ 68

المطلوب:

- اعداد حساب النتائج حسب الطبيعة.
- اعداد جدول اعادة ترتيب الاعباء حسب الوظائف
- اعداد حساب النتائج حسب الوظيفة.

الحل:

- حساب النتائج حسب الطبيعة:

المبالغ	البيان
650.000	70/ المبيعات من البضائع و المنتجات الملحقة
-	72/ الانتاج المخزن
-	73/ الانتاج المثبت
-	74/ اعانات الاستغلال
650.000	1- انتاج السنة المالية
460.000	60/ المشتريات المستهلكة
75.000	61/ الخدمات الخارجية
25.000	62/ الخدمات الخارجية الاخرى
560.000	2- استهلاك السنة المالية
90.000	3- القيمة المضافة (2-1)
(85.000)	63/ اعباء المستخدمين
(10.000)	64/ الضرائب و الرسوم
- 5000	4- اجمالي فائض الاستغلال
35.000	75/ منتجات عملياتية اخرى
(20.000)	65/ اعباء عملياتية اخرى
(50.000)	68/ مخصصات الاهتلاكات و المؤونات
15.000	78/ استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
- 25.000	5- النتيجة العملياتية
2.000	76/ منتجات مالية
1.000	66/ اعباء مالية
1.000	6- النتيجة المالية
- 24.000	7- النتيجة العادية قبل الضريبة (6+5)
-	695/ الضرائب واجبة الدفع على النتائج العادية
- 24.000	8- النتيجة الصافية للانشطة العادية
-	77/ منتجات غير عادية
-	67/ اعباء غير عادية

-	9- النتيجة غير العادية
-24.000	10- صافي نتيجة السنة المالية (9+8)

- جدول اعادة ترتيب الاعباء حسب الوظائف:

وظيفة الادارة	الوظيفة التجارية	وظيفة الشراء	المجموع الموزع	الوظائف الاعباء
57.500	23.000	34.500	115.000	ح/ 602 الى ح/608
30.000	45.000	25.000	100.000	ح/ 61 و ح/ 62
42.500	21.250	21.250	85.000	ح/ 63
5.000	4.000	1.000	10.000	ح/64
18750	12500	18750	50.000	ح/68
153750	105750	100500	360.000	المجموع

- اعداد حساب النتائج حسب الوظيفة:

ملاحظة	
650.000	رقم الأعمال
445500	كلفة البيعات
204500	هامش الربح الإجمالي
35.000	منتجات عملياتية أخرى
105750	التكاليف التجارية
153750	الأعباء الإدارية
20.000	أعباء أخرى عملياتية
15.000	استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
-25000	النتيجة العملياتية
2.000	منتجات مالية
1.000	الأعباء المالية
- 24000	النتيجة العادية قبل الضرائب
-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية

	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	الأعباء غير العادية
-	المنتجات غير العادية
- 24000	النتيجة الصافية للسنة المالية

كافة المبيعات = مشتريات البضائع المباعة + أعباء وظيفة الشراء

$$100500 + (0.75 \times 460.000) =$$

$$445500 =$$

II- تحليل جدول حسابات النتائج:

يمكن تحليل جدول حسابات النتائج حسب النتيجة أو حسب الوظيفة من خلال عدة نسب و مؤشرات تمكن من تحليل ربحية المبيعات، تحليل المردودية و الرفع المالي، و قدرة التمويل الذاتي.

II-1- ربحية المبيعات:

تهدف لمعرفة قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات، حيث تتم دراسة ربحية

المبيعات من خلال كل مستوى من مستويات النتائج المحققة :

- نسبة هامش القيمة المضافة: تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة.

القيمة المضافة

$$\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الاعمال}} = \text{نسبة هامش القيمة المضافة}$$

- نسبة هامش الفائض الاجمالي للاستغلال: تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال

على توليد هامش من الفائض الاجمالي للاستغلال.

الفائض الاجمالي للاستغلال

$$\frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}}{\text{رقم الاعمال}} = \text{نسبة هامش الفائض الاجمالي للاستغلال}$$

- نسبة النتيجة الصافية للسنة المالية: تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من النتيجة الصافية.

$$\text{نسبة النتيجة الصافية للسنة المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية للسنة المالية}}{\text{رقم الاعمال}}$$

يتم مقارنة هذه النسب مع نفس النسب المحققة سابقا، او مقارنتها مع نفس النسب المحققة من قبل المنافسين في القطاع للحكم على مدى كفاءة المؤسسة وقدرتها على تحقيق ارباح. يمكن قياس الوزن النسبي لمختلف المصاريف و الاعباء بالنسبة للمبيعات¹:

- نسبة المصاريف = اجمالي المصاريف / المبيعات
- نسبة مصاريف الادارة = مصاريف الادارة / المبيعات
- نسبة مصاريف المستخدمين = مصاريف المستخدمين / المبيعات
- نسبة الضرائب و الرسوم = الضرائب و الرسوم / المبيعات

II-2- تحليل المردودية:

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، فهي من المصطلحات الأكثر استعمالا في الميدان المالي²، و التي يمكن تحليلها من خلال نسبتين مهمتين:

- المردودية الاقتصادية:

تقيس المردودية الاقتصادية الفعالية الاقتصادية في استخدام الأصول المتاحة للمؤسسة. أي تقيس قدرة الأصول الاقتصادية على تحقيق عوائد في إطار النشاط الاستغلالي، دون الاخذ بعين الاعتبار شروط التمويل، سياسات الاستثمار و التوزيع. يركز هذا المؤشر على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على مجموع الأموال المستثمرة من نشاطها الاستغلالي. تحسب بالعلاقة:³

¹ - نفس المرجع - ص 160.

² - يونس ريمة " مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الاساليب التقليدية والاساليب الحديثة: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين" مرجع سابق - ص 55.

³ - BACHY Bruno - SION Michel 'Analyse Financière des comptes consolidés- Normes IFRS' Op cit - P230.

نتيجة الاستغلال

المردودية الاقتصادية =

الأصول الاقتصادية (التثبيات + احتياجات رأس المال العامل)

حيث:

الأصول الاقتصادية = التثبيات الصافية + احتياجات رأس المال العامل.

ويمكن تحليل المردودية الاقتصادية الصافية إلى نسبتين¹:

$$\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{التثبيات الصافية + احتياجات رأس المال العامل}} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{التثبيات الصافية + احتياجات رأس المال}}{\text{المبيعات}}$$

حيث تمثل:

- نسبة (نتيجة الاستغلال / المبيعات) : نسبة هامش نتيجة الاستغلال ، وتعتبر هذه النسبة عن مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من النتيجة العمليانية (ربحية المبيعات).
- نسبة (المبيعات / التثبيات الصافية + احتياجات رأس المال العامل) : تمثل معدل دوران الأصول الاقتصادية، ويشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الاقتصادية الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال.

- المردودية المالية:

مقياس لقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية كافية لضمان استمرار نشاطها. تهتم بإجمالي نشاط المؤسسة، يوضح هذا المؤشر مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأموال على تحقيق أرباح من تلك الأموال.

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}} = \text{المردودية المالية}$$

يمكن تحليل المردودية المالية إلى ثلاثة نسب مالية كما يلي²:

¹ - لزعر محمد سامي " التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي " مرجع سابق - ص 107.

² - نفس المرجع - ص 108.

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الاعمال}} \times \frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{اجمالي الأصول}} \times \frac{\text{اجمالي الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

حيث:

- تمثل النسبة (النتيجة الصافية/ رقم الأعمال) نسبة هامش الربح الصافي للمؤسسة، حيث يعبر عن السياسة التجارية للمؤسسة، وكما يأخذ بعين الاعتبار الوضعية التنافسية على سوق السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة.

- أما النسبة (رقم الأعمال/ إجمالي الأصول) هي معدل دوران الأصول، و تقدم لنا معلومات حول الفعالية الإنتاجية للمؤسسة و تسمح بمقارنة الخيارات الصناعية والتكنولوجية للمؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع.

- النسبة (إجمالي الأصول/الأموال الخاصة) تعبر عن السياسة المالية للمؤسسة، فهي تقيس معدل المديونية الكاملة للمؤسسة وذلك لكون إجمالي الأصول يساوي الخصوم مضافا إليه الأموال الخاصة، وعليه فإن:

$$\frac{\text{الاموال الخاصة} + \text{الخصوم غير الجارية} + \text{الخصوم الجارية}}{\text{الاموال الخاصة}} = \frac{\text{اجمالي الأصول}}{\text{الاموال الخاصة}}$$

$$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{الاموال الخاصة}} + 1 =$$

$$= 1 + \text{نسبة المديونية الكاملة}$$

II-3- اثر الرافعة المالية: Financial Leverage

يقيس الرفع المالي (الرافعة المالية) الأثر الايجابي أو السلبي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية، وفي استطاعة المؤسسة تحسين مردوديتها المالية باستعمال الديون بشرط أن تختلف الأموال الخاصة عن الصفر، وأن يكون معدل تكلفة هذه الديون أقل من معدل المردودية

الاقتصادية، هذا يعني أنه لا ينبغي الإفراط في الاستدانة – نظرا للتكلفة -التي تتحملها المؤسسة والمخاطر¹.

يقصد بالرافعة المالية رفع مجموع الديون المالية مقارنة بالاموال الخاصة من اجل رفع المردودية المالية، تنعكس من خلال اتخاذ قرارات مثل: تمويل الاستثمارات عن طريق القروض، اعادة شراء الشركة لجزء من اسهمها (حالة الشركات المدرجة في البورصة)، زيادة الارباح على الاسهم².

الميزانية	
الاصول	الخصوم
التثبيات	الاموال الخاصة
+	+
احتياجات راس المال العامل	مجموع الديون

المردودية
المالية

المردودية
الاقتصادية

ع : معدل الفائدة

وحتى يكون هناك اثر ايجابي على المردودية المالية، تخضع الرافعة المالية لشرط أساسي :
يجب ان تكون المردودية الاقتصادية (م ق) اكبر من معدل تكلفة الديون (الفائدة ع)

$$م م = [م ق + (م ق - ع) \times \frac{د}{أخ}] \times (1 - ض)$$

حيث:

م م : المردودية المالية

م ق: المردودية الاقتصادية

ع : معدل التكلفة المتوسطة للديون (فوائد الديون)

د : الديون

أخ: الاموال الخاصة

ض: معدل الضرائب

¹ - معتوق جمال "تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF" - مرجع سابق - ص 83.

² - BACHY Bruno - SION Michel 'Analyse Financière des comptes consolidés- Normes IFRS' Op cit - P234/235

أي أن المردودية المالية (م.م) تساوي المردودية الاقتصادية (م.ق) مضافا إليها " الرفع المالي " المعبر عنه : (م.ق-ع) د / أ خ

ويمكن تقسيم أثر الرفع المالي إلى عنصرين هما¹:

م.ق-ع : معدل الفرق بين المردودية الاقتصادية ومعدل التكلفة المتوسطة للديون.

د / أ.خ : الذي يمثل الهيكل المالي للمؤسسة و يصطلح على تسميته " ذراع الرفع."

هناك ثلاث حالات للرفع المالي:

-**الحالة الأولى**: يلعب أثر الرفع المالي دورا إيجابيا في الحالة التي تكون فيها المردودية الاقتصادية أكبر من معدل فوائد الديون، فكلما زاد ذراع الرفع و زاد الفرق (م.ق - ع) ، كلما أدى ذلك إلى ارتفاع مردودية الأموال الخاصة.

-**الحالة الثانية**: للرفع أثر حيادي عندما تتساوى المردودية الاقتصادية مع معدل فوائد لديون، و هي حالة نادرة، هذا يؤدي إلى ثبات الأموال الخاصة عند نفس المستوى.

-**الحالة الثالثة**: يلعب أثر الرفع دورا سلبيا في الحالة التي تكون فيها المردودية الاقتصادية أقل من معدل فوائد الديون، وكل زيادة في ذراع الرفع تؤدي إلى انخفاض مردودية الأموال الخاصة.

II-4- قدرة التمويل الذاتي:

تُعرف القدرة على التمويل الذاتي بأنها الفائض النقدي الصافي الاجمالي و يقصد بالصافي أن يحسب بعد الضريبة، أما الاجمالي فيقصد به أنه ناتج عن مجمل نشاط المؤسسة، تسمح القدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة بتمويل عناصرها الخاصة التالية²:

- حقوق المساهمين
- تجديد الاستثمارات
- اقتناء استثمارات جديدة
- الرفع من هامش الامان المالي

¹ - لزعر محمد سامي " التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي " - مرجع سابق - ص 110.

² - مليكاوي مولود " الاستراتيجية والتسيير المالي " الطبعة الاولى - دار هومة - الجزائر-2018- ص 327

- تسديد القروض

- تغطية الخسائر المتوقعة و المخاطر

إن القدرة على التمويل الذاتي ليست خزينة حقيقية متاحة ، و لكن خزينة محتملة و تصبح حقيقية عندما يتم تحصيل كل الإيرادات القابلة للتحصيل و تسديد كل المصاريف القابلة للتسديد و بما أنها ليست خزينة حقيقية فهي تتعلق ببعض عناصر الأصول و الخصوم ، نتيجة فترات مختلفة و متباعدة لتحويلها إلى سيولة و من بين هذه العناصر ، مدة دوران المخزون ، المدة الممنوحة للزبائن ، المدة الممنوحة من الموردين¹.

II-4-1- طرق حساب قدرة التمويل الذاتي Self-financing capacity :

تتمثل قدرة التمويل الذاتي نظريا في مبلغ الفائض النقدي الناتج عن مجموع المقبوضات السنوية مطروحا منه مجموع المدفوعات السنوية، بحيث أنه إذا قبضت ودفعت جميع العمليات خلال نهاية السنة يكون بحوزة المؤسسة فائضا نقديا متمثلا في²:

قدرة التمويل الذاتي = مجموع المقبوضات - مجموع المدفوعات

و هناك طريقتين لحساب قدرة التمويل الذاتي وهما الطريقة الاستخراجية و الطريقة الاضافية³:

- الطريقة الاستخراجية:

تتكون قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الخام للاستغلال أو العجز الخام للاستغلال والتي تحصل بالفرق بين الإيرادات المحصلة و الاعباء المدفوعة للنشاط الاستغلالي.

قدرة التمويل الذاتي = الفائض الخام للاستغلال + إيرادات اخرى محصلة (باستثناء التنازل عن عناصر الأصول) - الاعباء الاخرى المدفوعة.

1 - دادي عدون ناصر " دراسة الحالات في المحاسبة و مالية المؤسسة " - الطبعة الأولى - دار المحمدية العامة - الجزائر - 2008 - ص 91.

2 - لزعر محمد سامي " التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي " - مرجع سابق - ص 105.

3 - مليكاوي مولود " الاستراتيجية والتسيير المالي " - مرجع سابق - ص 328.

وفق الطريقة الاستخراجية تحسب قدرة التمويل الذاتي كمايلي:

الفائض الخام للاستغلال أو العجز الخام للاستغلال	
تحويلات الأعباء (للاستغلال)	+
ايرادات اخرى (للاستغلال)	+
أعباء أخرى (للاستغلال)	-
حصة النتيجة على العمليات المشتركة مع مؤسسات اخرى	-/+
منتجات مالية باستثناء استرجاعات على المؤونات والخسائر	+
اعباء مالية باستثناء مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	-
منتجات استثنائية باستثناء: منتجات التنازل عن التثبيات حصة اعانات الاستثمار المحولة للنتيجة استرجاعات على المؤونات الاستثنائية	+
أعباء استثنائية باستثناء: القيمة المحاسبية للتثبيات المتنازل عنها مخصصات الاهتلاكات والمؤونات الاستثنائية	-
مشاركة العمال في النتيجة	-
الضريبة على الارباح	-
قدرة التمويل الذاتي	=

- الطريقة الاضافية:

وفقا لهذه الطريقة يتم حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من النتيجة الصافية.

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + أعباء غير مدفوعة - منتجات غير محصلة - منتجات التنازل عن عناصر الاصول.

النتيجة الصافية	
مخصصات الإهلاكات والمؤونات	+
استرجاعات على الإهلاكات والمؤونات	-
القيمة المحاسبية لعناصر الأصول المتنازل عنها	+
منتجات التنازل عن عناصر الأصول الثابتة	-
حصة اعانات الاستثمار المحولة للنتيجة.	-
قدرة التمويل الذاتي	=

II-4-2- التمويل الذاتي:

يمثل التمويل الذاتي الثروة الصافية التي خلقتها المؤسسة، و هو ما تبقى بعد مكافأة المساهمين (علاوات الأسهم) و يشكل مورد داخلي لها و يستخدم في تمويل الاستثمارات (التجديد والتوسع) و تغطية نمو احتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى تدعيم سيولتها¹

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة في السنة

يهدف التمويل الذاتي إلى²:

- استمرار المؤسسة وبقائها ويتحقق ذلك بمخصصات الإهلاكات والمؤونات
- تمويل نمو المؤسسة.

II-5- تحليل نقطة التعادل: Breakeven Point

تمثل رقم الاعمال الذي تحقق عنده المؤسسة نتيجة مساوية للصفر، حيث يتساوى عند نقطة التعادل مجموع الإيرادات المحققة مع مجموع التكاليف و تسمى بعتبة المردودية حيث³:

$$\text{رقم الاعمال} = \text{اجمالي التكاليف}$$

لدينا:

$$\text{النتيجة} = \text{رقم الاعمال} - \text{اجمالي التكاليف}$$

$$\text{النتيجة} = \text{رقم الاعمال} - \text{اجمالي التكاليف المتغيرة} - \text{التكاليف الثابتة}$$

1 - لزعر محمد سامي " التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي " - مرجع سابق -ص 106.

2 - مليكاوي مولود " الاستراتيجية والتسيير المالي " - مرجع سابق - ص 330.

3 - شنوف شعيب " التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS " - مرجع سابق - ص 162.

النتيجة = الهامش على التكاليف المتغيرة - التكاليف الثابتة

وبما انه عند عتبة المردودية النتيجة مساوية للصفر فانه:

النتيجة = الهامش على التكاليف المتغيرة - التكاليف الثابتة = 0

و منه :

الهامش على التكاليف المتغيرة = التكاليف الثابتة

و يمكن ان نعبر عن عتبة المردودية بالعلاقة :

$$\text{عتبة المردودية} = \frac{\text{رقم الاعمال} \times \text{التكاليف الثابتة}}{\text{الهامش على التكلفة المتغيرة}}$$

يمكن حساب عتبة المردودية بالكمية، أي الوحدات المباعة بالعلاقة:

$$\text{عتبة المردودية} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{الهامش على التكلفة المتغيرة للوحدة}}$$

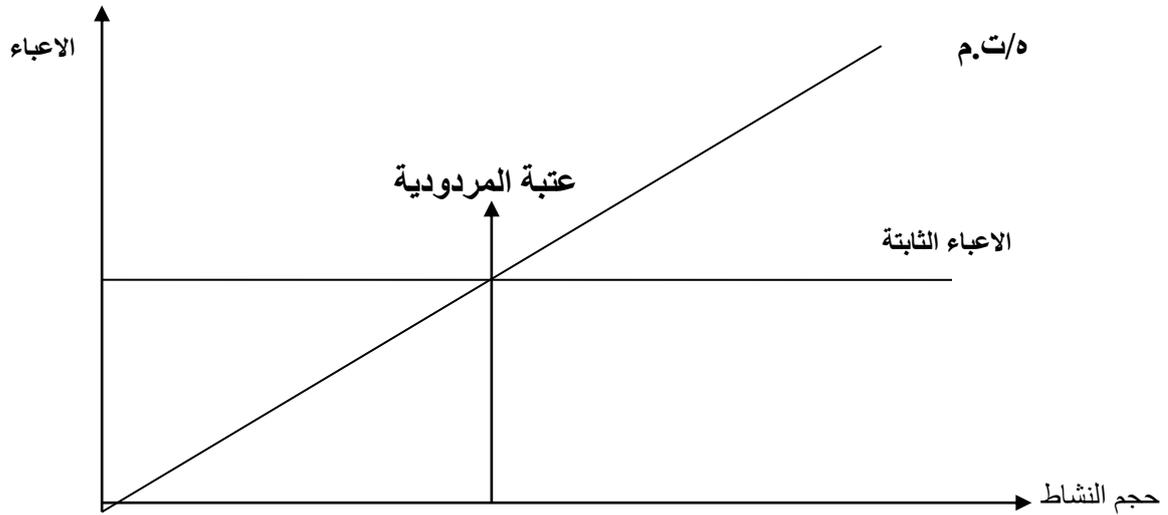
يمكن تحديد التوقيت الزمني الذي تتمكن فيه المؤسسة من تغطية كل ماتحملته من اعباء و التي

تعرف بالنقطة الميتة و تحسب بالعلاقة :

$$\text{النقطة الميتة} = \frac{\text{عتبة المردودية} \times \text{زمن الدورة}}{\text{رقم الاعمال}}$$

رقم الاعمال

يمكن تمثيل عتبة المردودية بيانيا كما يلي:



تمرين:

حققت مؤسسة خلال دورة الاستغلال رقم اعمال يقدر ب: 5.000.000 دج ، و كانت الاعباء التي تحملتها خلال الدورة كما يلي:

- أعباء متغيرة للإنتاج : 2.900.000 دج

- أعباء متغيرة للتوزيع: 250.000 دج

- الاعباء الثابتة: 560.000 دج

أنتجت المؤسسة وباعت خلال نفس الدورة 55.000 وحدة ، قدر سعر بيع الوحدة ب: 95 دج

المطلوب:

- تحديد عتبة المردودية والنقطة الميطة.

الحل:

- عتبة المردودية:

$$\text{رقم الاعمال} = 95 \times 55.000 =$$

$$5.225.000 =$$

الهامش على التكلفة المتغيرة = رقم الاعمال - التكاليف المتغيرة

$$250.000 - 2.900.000 - 5.225.000 =$$
$$2.075.000 =$$

$$\frac{\text{رقم الاعمال X التكاليف الثابتة}}{\text{الهامش على التكلفة المتغيرة}} = \text{عتبة المردودية}$$

$$2.075.000 / (560.000 X 5.225.000) =$$
$$1410120.48 \text{ دج} =$$

$$\frac{\text{عتبة المردودية X 360}}{\text{رقم الاعمال}} = \text{النقطة الميتة}$$

$$5225000 / (360 X 1410120.48) =$$
$$97 \text{ يوم} =$$

يمكن تحقيق رقم اعمال 1410120.48 الذي يمثل عتبة المردودية (النتيجة = الصفر)
خلال 97 يوم.

المحور 05: قائمة التدفقات النقدية

I- اعداد قائمة التدفقات النقدية

II- تحليل قائمة التدفقات النقدية

المحور 05: قائمة التدفقات النقدية Cash Flow Statement

تعود أهمية هذا الكشف إلى العام 1987 عندما أصدر المجلس الأمريكي لمبادئ المحاسبة المالية البيان رقم 95 ، الذي ألزم الشركات المساهمة الأمريكية بإصدار قائمة التدفق النقدي وفق العناصر الأساسية (التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية). كما ألزم المعيار رقم 07 المعدل الصادر عام 1993 عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة IASC أن تُعرض هذه القائمة كجزء لا يتجزأ من البيانات المالية المدققة المشمولة بالتقارير السنوية¹.
توصف قائمة التدفقات النقدية بأنها حلقة الوصل بين الميزانية وجدول حسابات النتائج، وأن الغرض الأساسي من هذه القائمة هو تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة مالية محددة. حيث تظهر آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على النقد، لذلك تعتبر الآن من القوائم المالية الأساسية في التحليل المالي. ويمكن أن تستخدم من قبل الإدارة للتعرف على حجم التمويل الداخلي المتاح للأنشطة التشغيلية كما يمكن للمستثمرين والدائنين من استخدامها لتقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية قادرة على تعظيم ثروة المساهمين، وتسديد التزامات الدائنين².

تتضمن قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحسابات النتائج. والهدف من هذا الجدول هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساس لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

تقدم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) وهي³:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية (التشغيلية)

- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار

1 - النعمي عدنان تايه - التميمي ارشد فؤاد " التحليل والتخطيط المالي- اتجاهات معاصرة - مرجع سابق - ص 50.

2 - المرجع نفسه - ص 19/18.

3 - القرار رقم رقم 71 المؤرخ في 26/07/2008 - المادة 240 - الفقرتين 1- 3-

- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل
 - تدفقات نقدية ناتجة من فوائد حصص أسهم.
- حيث تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملية إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

I- اعداد قائمة التدفقات النقدية :

يتم عرض قائمة التدفقات النقدية بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادلها اثناء الدورة المحاسبية ويتضمن مايلي¹:

- الانشطة التشغيلية او وظيفة الاستغلال : تتضمن الابعاء و النواتج و النشاطات التي ليست لها علاقة بنشاط التمويل و الاستثمار، وعلى سبيل مثال التدفقات النقدية الناجمة عن الانشطة التشغيلية:

- المقبوضات النقدية من بيع السلع والخدمات.
- المقبوضات النقدية من الأتاوى والرسوم.
- مدفوعات الأجور.
- مدفوعات نقدية مقابل تكلفة السلع أو الخدمات.
- تسديد فوائد القروض، تحصيل فوائد الاقراض للغير.
- دفع الضرائب.

- الانشطة الاستثمارية او وظيفة الاستثمار: تتضمن المبالغ المدفوعة من اجل اقتناء استثمارات طويلة الاجل و كذلك التحصيلات الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات، ومن امثلتها:

- شراء أصول مادية أو معنوية أو مالية.
- بيع أصول مادية أو معنوية أو مالية.
- إقراض الغير وتحصيل أقساط الاقراض.
- بيع الاسهم والسندات.

¹ - شنوف شعيب " التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS " - مرجع سابق- ص 166.

- الأنشطة التمويلية او وظيفة التمويل: تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض و راس المال سواء بالنقصان او بالزيادة، و مكافآت راس المال المدفوعة و حركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية، تتضمن:

- مقبوضات نقدية من إصدار الاسهم والسندات أو أي قروض أخرى.
- توزيع أرباح على المساهمين.
- اقتراض الأموال وتسديدها .

يمكن اعداد قائمة التدفقات النقدية اعتمادا على ثلاثة مصادر:

- ميزانية مقارنة لسنتين متتاليتين، وذلك لتحديد مقدار التغيرات في الاصول والالتزامات وحقوق الملكية بين اول وآخر المدة.
- جدول حسابات النتائج للسنة الجارية، وذلك لتحديد مقدار صافي الربح وزيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو مقدار نقصان النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية خلال الفترة.
- معلومات اخرى تفصيلية، وذلك بهدف تحديد كيفية استخدام النقدية خلال الفترة مثل ميزان المراجعة بعد الجرد.

لا يدخل ضمن الأنشطة الاستثمارية و الأنشطة التمويلية: تعويضات الموردين، تسويات أقساط التأمين، تعويضات الدعاوى.

يمكن عرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة او بالطريقة غير المباشرة.

I-1- الطريقة المباشرة:

تقوم الطريقة المباشرة على حساب المقبوضات والمدفوعات الفعلية بطريقة مباشرة من خلال معرفة ما تم قبضه فعلا وما تم دفعه فعلا، وذلك لكل عنصر من عناصر الأنشطة الثلاثة

السنة ن-1	السنة ن	ملاحظة	
			<p>تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال:</p> <p>+التحصيلات المقبوضة من الزبائن - المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين - الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة - الضرائب على النتائج المدفوعة</p>
			<p>تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)</p>
			<p>تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية</p>
			<p>صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (1)</p>
			<p>تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار:</p> <p>- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية +التحصيلات على عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية - تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية +التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية +الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية +الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة</p>
			<p>صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار 2</p>
			<p>تدفقات الخزينة المتأتية عن أنشطة التمويل</p> <p>+التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم - حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها +التحصيلات المتأتية من القروض - تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة</p>
			<p>صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل 3</p>

			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير الخزينة للفترة (1 + 2 + 3)
			الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			الخزينة و معادلاتها عند اقفال السنة المالية
			تغير الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

تضم قائمة تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة مايلي:

1- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال: يتم تحديد العناصر المكونة لها كما يلي¹:

- **التحصيلات المقبوضة من الزبائن:** يتم حسابها كما يلي:

حساب (70) المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة، الخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة

ما عدا حساب (709) التخفيضات والتنزيلات والحسومات الممنوحة

+ الرسم على القيمة المضافة على المبيعات

- التغير في رصيد حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقة (رصيد آخر مدة -رصيد أول

مدة)

هناك تحصيلات أخرى معنية بهذا العنصر وهي :

حساب 74 إعانات الاستغلال

+ حساب 757 المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير

+ حساب 758 المنتجات الأخرى للتسيير الجاري

+ التغير في حساب 487 المنتجات المسجلة مسبقا.

- **المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين:** يتم حسابها كما يلي:

¹ - سايج فايز " إعداد وتحليل جدول سيولة الخزينة وفقا للنظام المحاسبي المالي " دراسات إقتصادية – العدد 22- ديسمبر 2013- ص 63.

حساب (60) المشتريات المستهلكة ما عدا حساب (609) التخفيضات والتنزيلات المتحصل عليها من المشتريات

+ الرسم على القيمة المضافة على المشتريات

+ حساب (61) الخدمات الخارجية

+ حساب (62) الخدمات الخارجية الأخرى

+ الرسم على القيمة المضافة للخدمات الخارجية والخارجية الأخرى

- التغير في رصيد حساب (401) المورد و المخزونات والخدمات

- التغير في رصيد حساب (467) الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة

+ حساب (63) أعباء المستخدمين

- التغير في حساب (42) المستخدمون والحسابات الملحقة

- التغير في حساب (43) الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة.

وهناك مبالغ مدفوعة لمتعاملين آخرين وهي معنية بهذا العنصر وتحدد على النحو الآتي :

حساب (64) الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة

+ حساب (65) الأعباء العملية الأخرى

- التغير في رصيد حساب (445) الدولة، الرسوم على رقم الأعمال

- التغير في رصيد حساب (486) الأعباء المسجلة مسبقا.

- الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة: تتمثل في حساب (66) الأعباء المالية.

- الضرائب على النتائج المدفوعة وتحسب كما يلي :

حساب (695) الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية

- التغير في رصيد حساب (444) الدولة والضرائب على النتائج.

- تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية: وتحدد بالفرق بين:

حساب (77) منتجات العناصر غير العادية وحساب (67) أعباء العناصر غير العادية.

2- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار: يتم احتساب العناصر المكونة لها كما يلي:

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية :

التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية

+ القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة

- التحصيلات على عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية :تتمثل في سعر

التنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية :تحسب بالعلاقة:

التغير في القيم الثابتة المالية

+ القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة.

- التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية : سعر التنازل عن القيم الثابتة

المالية

- الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال :تضم (76) المنتجات المالية

3- تدفقات الخزينة المتأتية عن أنشطة التمويل : يتم احتساب العناصر المكونة لها كما يلي:

- التحصيلات الناتجة عن إصدار أسهم :تتمثل في :

التغير في حساب (101) رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو

أموال الاستغلال

+ التغير في حساب (103) العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة.

- حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها: تتمثل في

حساب (12) نتيجة السنة المالية السابقة

- التغير في حساب الاحتياطات (106).

- التحصيلات المتأتية من القروض: تتمثل في:

التغير في حساب (16) الاقتراضات و الديون المماثلة

+ تسديدات القروض في السنة المالية.

- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة: تتمثل في

الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض)

- التغير في حساب (16) الاقتراضات و الديون المماثلة

أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيوليات وشبه السيوليات فتتمثل في تأثيرات تغير

سعر الصرف على الأموال في الصندوق كالودائع والالتزامات ذات الأجل القصير سهلة

التحول إلى سيولة (التوظيفات ذات الأجل القصير وعالية السيولة)

I-2- الطريقة غير المباشرة:

حسب هذه الطريقة، يشير المعيار المحاسبي الدولي السابع، إلى تسوية النتيجة الصافية

للمؤسسة قبل الفوائد والضرائب في حساب النتائج وتعديلها للتحول من أساس الاستحقاق إلى

الأساس النقدي.

السنة ن-1	السنة ن	ملاحظة	
			<p>تدفقات أموال الخزينة الناجمة عن الأنشطة التشغيلية</p> <p>صافي نتيجة السنة المالية.</p> <p>تعديلات وتصحيحات حول:</p> <p>الاهتلاكات و الأرصدة.</p> <p>تغير الضرائب المؤجلة.</p> <p>تغير المخزونات.</p> <p>تغير في حسابات الزبائن و الديون الدائنة الأخرى.</p> <p>تغير في حسابات الموردين و الديون الأخرى.</p> <p>نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب.</p>
			<p>تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاطات التشغيلية 1</p>
			<p>تدفقات الخزينة من عمليات الاستثمار..</p> <p>تسديدات لحيازة قيم ثابتة</p> <p>تحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة</p>
			<p>تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاطات الاستثمارية 2</p>
			<p>تدفقات الخزينة الناجمة عن عمليات التمويل</p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين.</p> <p>زيادة رأس المال</p> <p>إصدار قروض</p> <p>تسديد قروض</p>
			<p>تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاطات التمويلية 3</p>
			<p>تغير الخزينة خلال السنة المالية 1+2+3</p> <p>الخزينة في بداية الدورة</p> <p>الخزينة في نهاية الدورة.</p> <p>تأثير تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية.</p>
			<p>تغير الخزينة خلال السنة المالية.</p>

تضم قائمة تدفقات الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة مايلي¹:

1- تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاطات التشغيلية:

- الاهتلاكات والمؤونات: وتتمثل في:

حساب (68) المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.

- تغير الضرائب المؤجلة: وتتمثل في

التغير في حساب (134) الضرائب المؤجلة على الخصوم والحساب (155) المؤونات للضرائب.

- تغير المخزونات : ويتمثل في:

تغير حسابات المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ.

- التغير في حساب (39) خسائر القيمة عن المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ.

- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى: ويتمثل في

التغير في حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقة، وكل حسابات الأصول الجارية ما عدا المخزونات والمنتجات قيد الصنع (من حساب 30 الى حساب 39) حسابات الموجودات وما يماثلها، فإذا كان رصيده موجب يطرح وإذا كان رصيده سالب يضاف.

- تغير الموردين والديون الأخرى: ويتمثل في

التغير في حساب (40) الموردين والحسابات الملحقة، وجميع حسابات الخصوم الجارية فإذا كان تغيره يعطي رصيد موجب يضاف، وإذا أعطى رصيد سالب يطرح.

¹ - سايج فايز " إعداد وتحليل جدول سيولة الخزينة وفقا للنظام المحاسبي المالي " - ص 65-66

- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب: ويتمثل في سعر التنازل ناقص القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها، فإذا كان فائض يطرح أما إذا كان عجز فيضاف للحصول على تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال.

2- تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاطات الاستثمارية، وتدفقات الخزينة الناجمة عن النشاطات التمويلية:

تحدد بنفس الكيفية كما في الطريقة المباشرة لقائمة التدفقات النقدية.

II- أهمية جدول تدفقات الخزينة:

تقدم قائمة تدفقات الخزينة معلومة اضافية متمثلة في تدفقات الخزينة التي جنتها المؤسسة وتلك التي استعملتها خلال الدورة والتي يعجز كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج من اظهارها. اذ تمكن الميزانية من الاطلاع على البنية المالية للمؤسسة في تاريخ محدد، وتعتبر نظرة ساكنة، كما يمكن جدول حسابات النتائج من التعرف على أصل النتيجة وتعتبر بدورها نظرة ساكنة، فالاعتماد على الميزانية أو جدول حسابات النتائج لا يسمح باعطاء نظرة ديناميكية عن تغيرات الخزينة. التي تسمح بتقديم معلومات عن قيمة المؤسسة التي تزداد او تنقص من وجهة نظر المساهمين والمقرضين¹.

III- تحليل جدول تدفقات الخزينة :

تعتبر نسب التدفقات النقدية من اهم النسب التي تهدف الى تحليل جدول تدفقات الخزينة ، حيث تشكل نسب التدفقات النقدية أسلوب مهما من أساليب التحليل وتقييم الأداء في المؤسسات ، باعتبار أن جدول تدفقات الخزينة قائمة تضم معلومات عن تدفقات النقدية التي تساعد في الحكم على سيولة المؤسسة، ومن اجل تقييم نسب التدفقات النقدية يتم مقارنة هذه النسب بنفس النسب المحققة في السنوات السابقة أو بنسب القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة، ومن اهم هذه النسب²:

¹ - بوتين محمد " المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية" Pages Bleus – 2010 – ص 80.

² - منير شاكر محمد وآخرون " التحليل المالي" مرجع سابق 163 - 164.

1- نسبة كفاية التدفق النقدي:

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية الالتزامات قصيرة الأجل، حيث ان ارتفاع هذه النسبة يعبر عن السيولة الجيدة للمؤسسة. وتحسب بالعلاقة التالية:

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الانشطة العملية

نسبة كفاية التدفق النقدي =

الخصوم المتداولة

2- نسبة تغطية النقدية :

تسمح هذه النسبة بالتعرف على مدى كفاية صافي التدفقات النقدية العملية (باعتبارها المصدر الأساسي للتدفقات النقدية في المؤسسة) في تغطية أنشطة الإستثمار والتمويل (اقتناء القيم الثابتة وسداد الديون والقروض المستحقة الدفع) ، ارتفاع النسبة يعتبر دليلا جيدا على سيولة المؤسسة وقدرتها على الإستمرار في أنشطتها الرئيسية. وتحسب بالعلاقة التالية:

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية

نسبة تغطية النقدية =

اجمالي تدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الإستثمار والتمويل

3- مؤشر النقدية التشغيلية:

تبين هذه النسبة مدى نجاح المؤسسة في دعم أرباحها المتحققة عبر تدفقاتها النقدية العملية، أي قدرة الأرباح المحققة على توليد التدفق النقدي التشغيلي، ارتفاع هذه النسبة يشير إلى أداء المؤسسة الجيد.

وتحسب بالعلاقة التالية:

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية

مؤشر النقدية التشغيلية =

صافي الربح

4- مؤشر التدفقات النقدية الضرورية:

يبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها، تدرج هذه النسبة ضمن اهتمام المقرضين والمؤسسات المصرفية، إرتفاع هذه النسبة مؤشر جيداً. وتحسب بالعلاقة التالية:

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية

مؤشر التدفقات النقدية الضرورية =

إجمالي الديون

تمرين:

قدمت لك الميزانية المختصرة لمؤسسة صناعية بتاريخ 12/31 ن كما يلي:

الاصول	مبالغ ن	مبالغ ن-1	الخصوم	مبالغ ن	مبالغ ن-1
التثبيات الاجمالية	220590	200000	راس المال و الاحتياطات	147900	129740
الاهتلاكات	40500	32000	احتياطات اخرى	8250	8250
التثبيات المالية	15400	16000	النتيجة الصافية	22340	27150
التثبيات الصافية	195900	184000	مج الاموال الخاصة	177600	165140
المخزون	1300	1990	المؤونات	4500	3200
عملاء مدينون اخرون	15600	16900	الضرائب المؤجلة	2500	750
الخزينة	9800	3100-	القروض	32500	25600
			موردون ديون اخرى	4200	5100
مج الاصول	222190	199790	مج الخصوم	222190	199790

معلومات اضافية:

- بلغت التحصيلات من الزبائن: 177230

- مبالغ مدفعة للموردين وللعاملين ولدائنين اخرين: 142300

- الفوائد المدفوعة : 8900
- الفوائد المحصلة على التوظيفات المالية: 5460
- ارباح الاسهم و أقساط النتيجة المستلمة على المساهمات: 560
- التثبيات المادية المحازة خلال الدورة بلغت: 32520
- التثبيات المالية التي تم التنازل عنها خلال الدورة بلغت: 970 (قيمتها الاجمالية أي خسارة قيمة عن التنازل بقيمة)
- زيادة رأس المال عن طريق مساهمات نقدية بلغت : 15000
- ارباح الاسهم الموجهة للتوزيع خلال الدورة: 6100
- الضرائب المدفوعة على النتائج: 2000
- تحصيلات القروض: 7000
- تسديدات قروض: 1500

المطلوب:

- اعداد جدول تدفقات الخزينة للسنة ن وفق الطريقة المباشرة.

الحل:

- حساب التغيرات :

الاصول	مبالغ ن	مبالغ ن-1	الخصوم	مبالغ ن	مبالغ ن-1	△
التثبيات الاجمالية	220590	200000	راس المال	147900	129740	18160
الاهتلاكات	40500-	32000-	الاحتياطات	8250	8250	0
التثبيات المالية	15400	16000	النتيجة الصافية	22340	27150	4810 -
التثبيات الصافية	195900	184000	مج الاموال الخاصة	178490	165140	13350
المخزون	1300	1990	المؤونات	4500	3200	1300
عملاء مدينون	15600	16900	الضرائب المؤجلة	2500	750	1750
اخرين	9800	3100-	القروض	32500	25600	6900
الخزينة			موردون ديون اخرى	4200	5100	900 -
مج الاصول	222190	199790	مج الخصوم	222190	199790	22400

- اعداد جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة:

السنة ن	
177230 142300 - 8900 - 2000 -	تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال: +التحصيلات المقبوضة من الزبائن - المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين - الفوائد و المصاريف المالية الاخرى المدفوعة - الضرائب على النتائج المدفوعة
24030	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)
-	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
24030	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (1)
32520 - - - 970 5460 560	تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار: - تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية +التحصيلات على عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية - تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية +التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية +الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية +الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
25530 -	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار 2
15000 6100 - 7000 1500 -	تدفقات الخزينة المتأتية عن أنشطة التمويل +التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم - حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها +التحصيلات المتأتية من القروض - تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة

14400	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل 3
-	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
12900	تغير الخزينة للفترة (1 + 2 + 3)
3100 -	الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
9800	الخزينة و معادلاتها عند اقبال السنة المالية
12900	تغير الخزينة خلال الفترة

قائمة المراجع:

- بن ربيع حنيفة - حسياني عبد الحميد - صالح بوعلام " الواضح في المحاسبة المالية فق SCF والمعايير الدولية"- الطبعة الأولى - منشورات كليك- 2013.
- بوتين محمد " المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية" Pages Bleus – 2010
- تفرات يزيد - بودرة فاطمة " دور أدوات التحليل المالي في تحسين الاداء المالي في ظل الاصلاح المحاسبي في الجزائر" المؤتمر العلمي الدولي الاول: منظمات الاعمال الفرص والتحديات والتطلعات - جامعة البلقاء التطبيقية - عمان - الاردن- 2015.
- تودرت أكلي " التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي" مذكرة ماجستير مالية ونقود - جامعة الجزائر - 2008.
- الحياي وليد ناجي "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)" مؤسسة الوراق -عمان -الأردن- 2004.
- الخلايلة محمود عبد الحليم " التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية " الطبعة 9 - دار وائل- عمان- 2012.
- دادي عدون ناصر " تقنيات مراقبة التسيير-التحليل المالي" دار المحمدية العامة- الجزائر- 2000
- دادي عدون ناصر " دراسة الحالات في المحاسبة و مالية المؤسسة " - الطبعة الأولى - دار المحمدية العامة - الجزائر -2008
- دردوري لحسن" التشخيص المالي" مطبوعة - سنة الاولى ماستر مالية- جامعة بسكرة - 2014
- الزيبي حمزة محمود " التحليل المالي :تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل" مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع- عمان-2004 .
- سمير محمد عبد العزيز " اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي" مكتبة الإشعاع- مصر - 1998
- شناي عبد الكريم "تكييف القوائم المالية بالمؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية" ماجستير علوم التسيير - محاسبة - جامعة باتنة - 2009.

- شنوف شعيب " التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS " دار زهران للنشر و التوزيع - عمان - الأردن - الطبعة الأولى - 2012
- الصيرفي محمد " ادارة المال : تحليل هيكله " دار الفكر الجامعي الاسكندرية - مصر - 2006
- العتيمي عدنان تايه - راشد فؤاد التميمي " التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة " اليازوري- عمان- 2008.
- عطية عبد الرحمن " المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي الجديد) " دار النشر الجبيلي - برج بوعريريج - ب.س
- العظمة محمد أحمد - العادلي يوسف عوض " المحاسبة المالية" الجزء الأول- منشورات ذات السلاسل- الكويت- 1986 .
- فهمي مصطفى الشيخ " التحليل المالي " - الطبعة الاولى- 2008.
- لزعر محمد سامي " التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي " ماجيستر تخصص الإدارة المالية- جامعة قسنطينة - 2011/2012
- مرزوق ناصر - بشكير عزام " مدخل الى المحاسبة فق SCF " Pages Bleues - 2011
- معتوق جمال "تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF" مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة قسنطينة - العدد 48- ديسمبر 2017.
- مطر محمد "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الانتماني " الأساليب والأدوات الاستخدامات العامة - دار وائل للنشر والتوزيع - عمان -2003 .
- مليكاوي مولود " الاستراتيجية والتسيير المالي " الطبعة الاولى - دار هومة - الجزائر-2018
- منير شاكر محمد - اسماعيل اسماعيل - عبد الناصر نور " التحليل المالي مدخل صناعة القرارات " دار وائل للنشر- الطبعة الأولى - عمان - الأردن - 2005.
- النعيمي عدنان تايه - التميمي ارشد فؤاد " التحليل والتخطيط المالي- اتجاهات معاصرة " اليا زوري - 2007

- يونس ريمة " مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الاساليب التقليدية والاساليب الحديثة: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين " – مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة- المجلد 20- العدد 02-2016

- القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد1

- القرار رقم رقم 71 المؤرخ في 26/07/2008 - المادة 240 - الفقرتين 1- 3

- BACHY Bruno -SION Michel 'Analyse Financière des comptes consolidés- Normes IFRS' 2 eme edition – DUNOD- Paris – 2009.

- Dov Ogien « **Gestion Financière de l' entreprise** » DUNOD- Paris –2008

- Hubert de La Bruslerie -'Analyse Financière' 4 eme edition – DUNOD- Paris –2010

-P. Conso, R. Lavaud, "**Fonds de roulement et politique financière**" DUNOD - Paris – 1982.

-PIGET Patrick « **gestion financière de l'entreprise** » Paris - édition economica – 1998